



العبء الضريبي وأثره على حجم الاقتصاد غير الرسمي

تحليل عتبي للاقتصاد المصري

إعداد

د. وليد عيد مصطفى

مدرس الاقتصاد بقسم الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة اسيوط

waleed_waleed397@yahoo.com

د. منال جابر مرسي محمد

أستاذ الاقتصاد المساعد بقسم الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة سوهاج

gabr5538@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد السابع – العدد الأول – الجزء الرابع – يناير ٢٠٢٦

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

محمد، منال جابر مرسي، مصطفى، وليد عيد. (٢٠٢٦). العبء الضريبي وأثره على حجم الاقتصاد غير الرسمي: تحليل عتبي للاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٧(١)، ٢٤٣-٢٨٥.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

العبء الضريبي وأثره على حجم الاقتصاد غير الرسمي

تحليل عتبي للاقتصاد المصري

د. منال جابر مرسي محمد؛ د. وليد عيد مصطفى

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر العبء الضريبي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٣)، وذلك في ظل الأهمية المتزايدة لفهم ديناميكيات القطاع غير الرسمي باعتباره أحد التحديات الهيكلية أمام النمو الاقتصادي وتعزيز الإيرادات العامة. اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية رسمية، وتم استخدام منهجية نماذج العتبة (Threshold Models) للكشف عن طبيعة العلاقة غير الخطية بين العبء الضريبي والاقتصاد غير الرسمي، مع إدراج مجموعة من المتغيرات المفسرة مثل معدل التضخم، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. أظهرت النتائج وجود علاقة غير خطية ذات دلالات إحصائية بين العبء الضريبي وحجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث تبين أن تأثير العبء الضريبي يختلف باختلاف مستويات العتبة، وأن المستويات المرتفعة من العبء الضريبي ترتبط بزيادة ملموسة في حجم الاقتصاد غير الرسمي. كما توصلت الدراسة إلى أن التضخم والنمو الاقتصادي يلعبان دوراً مهماً في تفسير حجم هذا القطاع

وتوصي الدراسة بضرورة إعادة النظر في هيكل النظام الضريبي، وخفض معدلات الضرائب المرتفعة، وتبني سياسات تشجيع الدمج الرسمي للأنشطة الاقتصادية، مع تحسين البيئة المؤسسية وتبسيط الإجراءات الضريبية للحد من توسع الاقتصاد غير الرسمي.

الكلمات المفتاحية: العبء الضريبي، الاقتصاد غير الرسمي، نموذج العتبة، التضخم، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي .

١- المقدمة :

يمثل الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية معقدة ومتعددة الأبعاد، تتجلى بشكل أوضح في الاقتصادات النامية، حيث يتداخل مع قضايا الإيرادات العامة، وكفاءة النظم الضريبية، والاستقرار الاقتصادي. ويُعد العبء الضريبي أحد المحددات المحورية التي تؤثر في حجم هذا القطاع، إذ يمكن أن يشجع ارتفاعه على التهرب الضريبي والعمل خارج الإطار الرسمي، أو في بعض الحالات أن يكون مرتبطاً بإجراءات إصلاحية تقلل من حجمه

في مصر، برزت هذه القضية على نحو خاص خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث تبنت الدولة سياسات ضريبية متعددة ضمن مساعيها لزيادة الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية، بالتوازي مع جهود دمج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي. غير أن العلاقة بين العبء الضريبي وحجم الاقتصاد غير الرسمي قد تتسم بقدر كبير من التعقيد وغير الخطية، مما يستدعي دراستها باستخدام أدوات إحصائية متقدمة قادرة على التقاط التغيرات في طبيعة العلاقة عند مستويات مختلفة من العبء الضريبي .

٢- مشكلة الدراسة :

يمثل القطاع غير الرسمي أحد المكونات الرئيسة للاقتصاد المصري، حيث يتسم بقدرته العالية على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وفي الوقت ذاته يشكل تحدياً كبيراً أمام صانعي السياسات الاقتصادية والمالية. ويُعد قياس هذا القطاع وتحليل محدداته أمراً معقداً نتيجة طبيعته غير الخاضعة للرقابة الرسمية، وتعدد العوامل المؤثرة فيه، ومن أبرزها العبء الضريبي، الذي يُنظر إليه في الأدبيات الاقتصادية كأحد المحركات الأساسية لسلوك الأفراد والمنشآت تجاه الامتثال الضريبي أو التهرب والانتقال إلى الأنشطة غير الرسمية.

تتمثل مشكلة الدراسة في الافتقار إلى فهم دقيق لطبيعة العلاقة بين العبء الضريبي وحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر. فالدراسات السابقة عادة ما تفترض وجود علاقة خطية ثابتة، في حين أن الواقع الاقتصادي يشير إلى أن هذه العلاقة قد تكون أكثر تعقيداً، وتتأثر بعنّبات أو نقاط تحول معينة في مستوى العبء الضريبي. هذه الفجوة المعرفية تمنع صناع القرار من وضع سياسات ضريبية فعالة تستهدف معالجة جذور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، بدلاً من مجرد التعامل مع أعراضها. بناءً على ذلك، تطرح الدراسة التساؤل الرئيسي التالي: هل توجد علاقة غير خطية بين العبء الضريبي وحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، وإذا وجدت، فما هي نقاط التحول الحرجة (العنّبات) التي تحدد طبيعة هذه العلاقة واتجاهها؟

٣- أهمية الدراسة:

○ الأهمية العلمية:

تُساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي من خلال تطبيق منهجية حديثة (نماذج العتبة) لم يتم استخدامها بشكل واسع في هذا السياق، مما يفتح آفاقاً جديدة للبحث وتقديم تحليل تجريبي دقيق للعلاقة بين العبء الضريبي والاقتصاد غير الرسمي في مصر على مدى أكثر من ثلاثة عقود.

○ الأهمية التطبيقية:

تعمل هذه الدراسة على دعم صانعي القرار في صياغة سياسات ضريبية أكثر اتساقاً مع واقع الاقتصاد المصري. وكذلك تحديد مستويات حرجة للعبء الضريبي يمكن أن تمثل مؤشرات إنذار مبكر لمخاطر توسع الاقتصاد غير الرسمي.

٤- فروض الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفروض هي :

- توجد علاقة غير خطية بين العبء الضريبي وحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر.
- يوجد عدد من العنّبات (نقاط التحول) في مستويات العبء الضريبي، وعند تجاوزها تتغير طبيعة العلاقة بين العبء الضريبي وحجم الاقتصاد غير الرسمي.
- لمعدل التضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأثيرات متفاوتة على حجم الاقتصاد غير الرسمي باختلاف أنظمة العبء الضريبي.

٥- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي القياسي باستخدام نماذج العتبة متعددة المستويات، نظرًا لوجود انكسارات هيكلية مثبتة إحصائيًا في البيانات.

٦- مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة حول علاقة العبء الضريبي بالاقتصاد غير الرسمي :

تُعد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي محور اهتمام العديد من الدراسات الاقتصادية التي سعت إلى تحليل أبعادها المتشعبة ومحدداتها الرئيسية. وقد ركزت الأبحاث على ثلاثة محاور أساسية: العوامل الدافعة لتوسع هذا القطاع، والآثار المترتبة عليه، والسياسات المقترحة لدمجه في الاقتصاد الرسمي. أظهرت مجموعة من الدراسات أن العبء الضريبي يُعد أحد أهم العوامل المحفزة لنمو القطاع غير الرسمي. فقد أكدت دراسة (Anyidoho et al., 2024) أن ارتفاع الضرائب، خاصة ذات الطابع التصاعدي التي تُثقل كاهل ذوي الدخل المنخفض، يدفع الأفراد نحو الأنشطة غير المسجلة. وعملت دراسة (Habib et al., 2024) على تحليل الاقتصاد غير الرسمي في باكستان خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٢ باستخدام منهجية الطلب على النقود. أظهرت النتائج أن ارتفاع العبء الضريبي، وضعف الخدمات المصرفية، وارتفاع معدلات التضخم، وعدم الاستقرار الاقتصادي عوامل رئيسية تسهم في توسع الاقتصاد غير الرسمي. كما وجدت الدراسة أن زيادة العبء الضريبي تؤدي إلى الاعتماد على المعاملات النقدية، مما يعزز نمو القطاع غير الرسمي. وخلصت إلى أهمية تبسيط النظم الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي لتحسين كفاءة السياسة المالية. من جانبها أشارت دراسة (Bongwa, 2009) إلى أن توسع القطاع غير الرسمي يرتبط غالبًا بالقيود المفروضة على دخول النشاطات الاقتصادية الرسمية، مع أهمية معالجة تلك القيود أو إعادة هيكلة النظام الضريبي بهدف الحد من التهرب الضريبي وتقليل الأعباء المعيشية المفروضة على الممولين. كما أبرزت ضرورة تبني سياسات تهدف إلى دمج القطاع غير الرسمي بشكل تدريجي ومنظم.

واكتشفت دراسة (Pinskaya et al., 2022) فاعلية الأدوات والسياسات الضريبية في الحد من القطاع غير الرسمي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ودول البريكس. أبرزت النتائج أن تخفيف العبء الضريبي على الوحدات الاقتصادية يشجع انتقالها إلى الاقتصاد الرسمي. كما قدمت الدراسة توصيات لتعزيز فعالية السياسات الضريبية في مواجهة التوسع غير الرسمي. وفي السياق نفسه، حللت دراسة (Stankevicius & Vasiliauskaitė, 2014) تأثير مكونات النظام الضريبي على حجم الاقتصاد الموازي في دول الاتحاد الأوروبي. أظهرت النتائج أن الضرائب غير المباشرة، خاصة ضريبة القيمة المضافة، تلعب دورًا رئيسيًا في اتساع القطاع غير الرسمي. وأكدت الدراسة على ضرورة مراجعة السياسات الضريبية لتقليل هذا التأثير. وركزت دراسة (Ceano-Vivas et al., 2014) على دور تكاليف الامتثال الضريبي في انتشار الاقتصاد غير الرسمي في أوروبا وأمريكا اللاتينية. أظهرت النتائج أن ارتفاع هذه التكاليف يدفع الأنشطة الاقتصادية نحو القطاع غير الرسمي. وأوصت الدراسة بتبسيط الإجراءات الضريبية لتعزيز الامتثال الطوعي. وفي نفس السياق بحثت دراسة (Yakovleva & Lyubovtseva, 2022) العلاقة بين السياسة الضريبية وحجم الاقتصاد الموازي، مشيرة إلى أن الاعتماد على الأدوات

المالية وحدها غير كافٍ للحد من هذا القطاع. وأكدت على أهمية مراعاة العوامل المتعددة التي تؤثر في حجم الاقتصاد غير الرسمي. وأشارت دراسة (Avom et al., 2024) إلى أن التهرب الضريبي يرتبط بزيادة ملحوظة في حجم القطاع غير الرسمي. وأوصت باعتماد سياسات مزدوجة تجمع بين الحوافز والقيود، مثل رقمنة الإجراءات الضريبية، لتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي وأشارت دراسة (Azuma & Grossman, 2007) إلى أن العبء الضريبي الثقيل والبيروقراطية تدفع المنتجين إلى القطاع غير الرسمي، خاصة في الدول الفقيرة. واقترحت أن عدم قدرة الدولة على تعديل الضرائب وفقاً لقدرة المنتجين يعزز وجود هذا القطاع. وقامت دراسة (Hassan & Hassan, 2016) بتحليل واقع الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، مع التركيز على حالة بنغلاديش، حيث يُعد ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي ظاهرة شائعة. وأشارت الدراسة إلى أن القطاع غير الرسمي نشأ بدرجة كبيرة نتيجة البيروقراطية، والفساد، وضعف اللوائح الضريبية، وانخفاض سيادة القانون. ورغم أن هذا القطاع قد يسهم في النمو الاقتصادي على المدى القصير، إلا أنه يعيق مسار التنمية على المدى الطويل بسبب انخفاض الإنتاجية. كما رأت الدراسة أن الحجم الكبير للاقتصاد غير الرسمي يعكس فشل السياسات ووجود تمييز كبير، وهو ما يتطلب المعالجة عبر خفض الضرائب المفروطة، وتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد، وتحسين الإطار التنظيمي، بما يعزز التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، أكدت الدراسة على ضرورة النظر بحذر إلى ما يُعرف بـ "الهيكليّة غير الرسمية" نظراً لعدم امتلاك بعض المشاركين في القطاع غير الرسمي القدرة أو الإمكانية العملية للعمل ضمن الإطار الرسمي.

وعلى الصعيد العربي جاءت دراسة (حمودة، ٢٠١٦) لإبراز البعد النظري للاقتصاد غير الرسمي من خلال التطرق لمختلف المدارس الفكرية والنظريات التي شكلت الإطار المفاهيمي لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ثم تقدير حجمه واستعراض أهم مؤشرات قياسه، وكذلك رصد حركة نموه وتراكمه وتحليل علاقته بالاقتصاد الرسمي. وقد توصل البحث إلى تأكيد أهمية تعميق الفهم بالاقتصاد غير الرسمي والاعتراف بدوره التنموي وأهمية تقدير حجمه والانتقال به نحو الاقتصاد الرسمي. وفي نفس السياق جاءت دراسة (محمد، ٢٠١٦) تسلط الضوء على القطاع غير الرسمي في مصر. وقُسمت إلى ثلاثة مباحث، استعرض الأول مفهوم القطاع غير الرسمي والأنشطة المختلفة التي يتضمنها وأهم الخصائص التي تميز القطاع غير الرسمي عن القطاع الرسمي. وتطرق الثاني إلى أسباب نمو القطاع غير الرسمي في مصر والآثار الاقتصادية المختلفة لأنشطة ذلك القطاع. وأشار الثالث إلى وسائل وسياسات دمج أنشطة القطاع غير الرسمي في النشاط الاقتصادي الرسمي. كما أوضحت الدراسة أسباب نمو القطاع غير الرسمي والتي ترجع إلى تشابك العوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أن آثارها الاقتصادية متسعة ومتشعبة وقد بدأت دول العالم المختلفة تلقت إلى هذه الظاهرة وتضع من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وغيرها ما يساعد على دمج أفرع هذا القطاع في المجال الاقتصادي الرسمي. وهدفت دراسة (درويش، ٢٠١٩) علي التعرف على دور الممارسات والأفكار التخطيطية الحديثة في دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي في مصر. ويستعرض البحث تعريف وحجم الاقتصاد غير الرسمي، العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي وآلية التعايش بينهما، وعرض لبعض التجارب العالمية والمحلية في التعامل مع القطاع غير الرسمي، كما يناقش البحث العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والتنمية المستدامة واستراتيجية التنمية المستدامة بمصر ٢٠٣٠ كما تم دراسة العلاقة بين

الاقتصاد غير الرسمي والتخطيط العقلاني، العلاقة بين الاحتياجات البشرية والاقتصاد غير الرسمي، وأخيراً يطرح البحث الاتجاهات الحديثة في التخطيط التي ظهرت كردة فعل للإخفاقات والانتكاسات التي عانى منها التخطيط العقلاني. وقد خلصت الدراسة إلى ماهية العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والعمران والحاجة إلى تجسير الفجوة بين المنظور التخطيطي والمنظور المنبثق من الواقع وذلك بالاعتراف بالأنشطة غير الرسمية ودمجها في عملية التخطيط والتطوير والتنمية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وركزت دراسة (أحمد، ٢٠٢٠) على أثر الاقتصاد غير الرسمي عند دمجه بالاقتصاد الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة ومدى إمكانية مساهمة هذا الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الكلي للدولة وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر بشكل عام سواء على المستوى الأكاديمي داخل نطاق البحث العلمي أو على المستوى المجتمعي التطبيقي، وكما أوضحت الدراسة أهمية أثر البيئة التنظيمية والقانونية اللازمة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي والتعرف على الآثار الإيجابية والسلبية التي يمثلها التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي في ظل كبر حجم هذا القطاع في الاقتصاد المصري، وإمكانية مساهمة تحول الاقتصاد غير الرسمي إلى قطاع رسمي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومعالجة قضية الدخل والبطالة، وكذا مكافحة الفقر وزيادة حصيلة الضرائب العامة للدولة، مع مراعاة تحقيق التوازن بين تحقيق مصالح أصحاب هذه المنشآت وكذا تحقيق عوائد للمجتمع ككل. وتناولت دراسة (الغايش، ٢٠٢١) تأثير القطاع غير الرسمي بوصفه صورة الاقتصاد الخفي الأساسية في مصر على سوق التوظيف والعمل من المسائل المعقدة، والتي تطرح العديد من الإشكالات لصعوبة المقاربة بين بعض مزايا القطاع غير الرسمي وأهمها التخفيف من مشكلة البطالة وإيجاد مصدر دخل لكثير من فئات المجتمع، والمساهمة في تأمين بعض المواد والاحتياجات بأسعار تفاضلية مقارنة بالقطاع الرسمي، مما يجعله يقوم بدور المهدئ الاجتماعي. في مقابل تأثيراته السلبية من انخفاض الحصيلة الضريبية وانعكاساته السلبية على دور الدولة الاقتصادي، وتفاقم ظاهرة الحلقة المفرغة من خلال فرض المزيد من الضرائب والرسوم لتعويض نقص الحصيلة الضريبية فيؤدي لمزيد من هروب العمالة نحو القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى أخطار تدني جودة السلع، وانتشار التوظيف الهش وغياب التغطية الاجتماعية وانعكاس ذلك على سوق العمل في مصر. هدفت دراسة (محمود، ٢٠٢٢) توضيح دور الشمول المالي في التأثير على حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال دمجه في الاقتصاد الرسمي، ولتحقيق هذا الهدف تم تناول مفهوم الشمول المالي وأهدافه وأهميته كأحد مكونات السياسة الاقتصادية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والاستقرار المالي والاقتصادي وكيفية التغلب على صعوبات وعقبات تطبيقه في الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة وفقاً للرؤية واستراتيجية التنمية (مصر ٢٠٣٠). وأخيراً تم عرض مجموعة من التوصيات والحلول المقترحة لعلاج مشكلة تضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال زيادة فعالية الشمول المالي، وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام تحول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لإدماجها في القطاع الرسمي. وجاءت دراسة (ابراهيم، ٢٠٢٣) لتسليط الضوء على أن إهمال شريحة كبيرة من المجتمع وإبعادها عن قضايا صنع السياسات، يؤدي إلى قصور الرؤية في التخطيط للتنمية الاقتصادية، كما تكشف عن نقاط القوة والضعف والتحديات التي تواجه دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في مصر، وبيان انعكاسات دمج الاقتصاد غير الرسمي في النشاط الاقتصادي الرسمي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر. وتتمثل أهمية الدراسة في أنه لكي يتم وضع خطة للتنمية الاقتصادية على المستوى الكلي أو الجزئي يجب الانطلاق من تحليل دقيق للمحيط الاقتصادي، الذي يمثل

فيه الاقتصاد غير الرسمي نسبة كبيرة لذا أصبح الاقتصاد غير الرسمي من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي زاد اهتمام المجتمع الدولي بها، خاصة مع ما يفرضه التوجه الحالي نحو التنمية المستدامة، إلى جانب البحث في كيفية تأثير دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وتطرح الدراسة عدة مقترحات لتصحيح الوضع الراهن للاقتصاد غير الرسمي في مصر من خلال قيام السلطة التشريعية بوضع القوانين واللوائح والأنظمة والسياسات الحاكمة لدمج الاقتصاد، وتوصلت دراسة (قنديل وعبد السلام ٢٠٢٤) إلى أن أهم العوامل التي أدت إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي في مصر، زيادة الاعباء الضريبية وضعف الثقافة الضريبية لدى فئات عريضة من المجتمع، بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية وعدم قدرة الاقتصاد غير الرسمي على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة والمكلفة في سوق العمل، وتوصلت إلى وجود علاقة سببية بين كل من حجم الاقتصاد غير الرسمي والإيرادات الضريبية.

❖ الفجوة البحثية :

على الرغم من إجماع الدراسات السابقة، سواء المحلية أو الدولية، على أن العبء الضريبي يُعد محركاً رئيسياً لتوسع الاقتصاد غير الرسمي، فإن غالبية هذه الأبحاث قد تناولت هذه العلاقة بطريقة خطية أو وصفية. بمعنى آخر، افترضت الدراسات أن تأثير زيادة العبء الضريبي على نمو القطاع غير الرسمي هو تأثير ثابت، بغض النظر عن مستوى العبء الضريبي الحالي.

تكمّن الفجوة البحثية في غياب الدراسات التي تختبر وجود نقاط تحول (عتبات) في العلاقة بين العبء الضريبي والاقتصاد غير الرسمي، وتحديد الآثار المتباينة لهذه العلاقة بعد تجاوز تلك العتبات.

إذا فإن تطبيق نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression) من شأنه أن يسد هذه الفجوة من خلال:

○ الكشف عن العتبات: تحديد القيمة الحرجة للعبء الضريبي التي قد تتغير عندها طبيعة العلاقة بينه وبين حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

○ قياس الأثر المباشر للعبء الضريبي على القطاع غير الرسمي عندما يكون العبء أقل من العتبة، ومقارنته بالأثر عندما يتجاوزها. فمن المحتمل أن يكون تأثير زيادة الضرائب طفيفاً في البداية، ولكنه يصبح قوياً ومحفزاً للتهرب الضريبي بمجرد تجاوز عتبة معينة.

وبالتالي، تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم إضافة نوعية عبر تجاوز التحليل الخطي والوصفي، والانتقال إلى تحليل كمي أكثر عمقاً يُمكن من خلاله تقديم توصيات سياسة دقيقة ومستهدفة، بدلاً من التوصيات العامة.

٨- الإطار النظري للدراسة :

أ- ماهية الاقتصاد غير الرسمي :

منذ اكتشافه في أوائل السبعينات، فالإقتصاد غير الرسمي ودوره في النمو الاقتصادي محل نقاش كبير، بحيث رأى بعض الاقتصاديين في الاقتصاد غير الرسمي دوراً إيجابياً، حيث يمثل مجموعة من مشاريع صامدة ومتاحة ومرنة خلال الأزمات الاقتصادية لذا يمثل مصدراً لكسب العيش للفقراء العاملين و يمثل

بالنسبة لآخرين مصدر لمشكل كبير، وحجتهم في ذلك هي أن أصحاب المشاريع غير الرسمية يتجنبون عمدا التنظيمات والضرائب ما يقلص من إيرادات الدولة. وبالتالي يؤثر على الإنفاق على البنية التحتية. وكل من هذه الآراء تنظر إلى الاقتصاد غير الرسمي من زاوية واحدة ولم يتم النظر إليه في إطار شمولي وتمحورت النقاشات من ناحية التنظير للاقتصاد غير الرسمي في أربعة مدارس مسيطرة للتفكير وهي: المدرسة الثنائية، المدرسة الهيكلية، المدرسة الشرعية، المدرسة غير الشرعية وهذا ما يتم التطرق إليه.

اشتهرت المدرسة الثنائية بأعمال منظمة العمل الدولية في السبعينات، وتقوم على فكرة أن القطاع غير الرسمي يضم أنشطة هامشية توفر دخلا للفقراء وتشكل شبكة أمان في أوقات الأزمات وتبعاً لهذه المدرسة فإن استمرار الأنشطة غير الرسمية يعود إلى حد كبير إلى عدم وجود القدر الكافي من فرص العمل التي تمتص فائض العمالة، وهذا راجع إلى بطء معدلات النمو الاقتصادي وسرعة تزايد معدلات النمو السكاني. أما المدرسة البنيوية يرون أنه ينبغي النظر إلى القطاع غير الرسمي كقطاع تابع يتكون من وحدات اقتصادية (مشروعات صغيرة) وعمال، يحد من تكاليف المدخلات وتكاليف العمل، وبالتالي فهو يزيد القدرة التنافسية لعدد كبير من المؤسسات الكبيرة الرأسمالية (القطاع الرسمي). وفي تناقض ملحوظ مع النموذج الثنائي، أما المدرسة البنيوية فتري أنه توجد أشكال مختلفة من أنماط وطرق الإنتاج لوحظت في العلاقة بين القطاعين ليس فقط من ناحية تعايشهما ولكن أيضاً من ناحية اتصالهما وترابطهما بطريقة غير قابلة للانفصال. حيث أن معدلات النمو البطيئة في القطاع الرسمي يمكن أن تسرعها معدلات النمو في القطاع غير الرسمي، وحسب هذه المدرسة يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الأنشطة غير الرسمية وهي: الأنشطة المعاشية؛ أنشطة مرتبطة بالقطاع الرسمي عن طريق المقولة من الباطن؛ مؤسسات غير رسمية تعتمد على تكنولوجيا حديثة ولديها قدرة على تراكم رأس المال. وتقوم المدرسة القانونية على فكرة أن القطاع غير الرسمي يتكون من أصحاب المشاريع الصغيرة "الريادية" الذين يختارون العمل بشكل غير رسمي، من أجل تجنب التكاليف والوقت والجهد المستغرق في التسجيل في القطاع الرسمي ويعني دي سوتو "بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية المهن الاقتصادية غير الإجرامية التي تتم إما في انتهاك تقني للقانون مثل تشغيل مشروع دون تصريح، أو تتم في ظل قانون تمييزي" وأن أصحاب المشاريع الصغيرة سيستمرون في الإنتاج بصورة غير رسمية أطول فترة ممكنة، مادامت الحكومة تفرض إجراءات مرهقة ومكلفة لأصحاب المشاريع والمبالغ فيها من شأنها خلق القطاع الخاص. أما المدرسة غير الشرعية التي اشتهرت بأعمال الاقتصاديين النيو-الكلاسيك والنيو-ليبرال، بحيث اعتبروا أن أصحاب المشاريع غير الرسمية يسعون عمدا لتجنب اللوائح والضرائب، وفي بعض الحالات، للتعامل بالسلع والخدمات غير المشروعة. ويرتبط هذا المنظور مع فكرة أن الاقتصاد غير الرسمي هو اقتصاد تحت الأرض أو اقتصاد أسود. وفقاً لهذه المدرسة فإن أصحاب المشاريع غير الرسمية يختارون العمل بصورة غير قانونية -أو حتى إجرامية- من أجل تجنب الضرائب، اللوائح، القوانين التجارية، مصاريف الكهرباء ورسوم الإيجار، وغيرها من تكاليف التشغيل الرسمية. (حمودة، ٢٠١٢)

ب - مفهوم الاقتصاد غير الرسمي :

هناك العديد من المصطلحات التي تتعلق بالاقتصاد غير الرسمي ، فهناك من يطلق عليه الاقتصاد الخفي أو اقتصاد الموازي أو اقتصاد الاسود أو اقتصاد الظل ، وهناك من أطلق عليه اقتصاد التحتي أو الاقتصاد غير الملموس أو الاقتصاد غير المسجل ، وغير ذلك .

يعتبر مفهوم الاقتصاد غير الرسمي من الأمور المهمة خصوصاً في مجال الدراسات التطبيقية لهذا النوع حيث بناء علي التعريف سوف تتحدد الدراسة . وهناك العديد من التعريفات منها :

➤ عرفت منظمة العمل الدولية(١٩٩١) ، القطاع غير الرسمي بأنه (هو ذلك القطاع الذي يتكون من كيانات أو أنشطة اقتصادية صغيرة ، مكونة من أشخاص يعملون لحسابهم الخاص، إما في مجال عمل عائلي أو مؤسسة محدودة العمال). ويتسم هذا القطاع بصغر حجم رأس المال، واستخدام التكنولوجيا القديمة، والوصول إلى الأسواق والمؤسسات دون اعتماد رسمي (حمودة، ٢٠١٢)

➤ عرف صندوق النقد الدولي IMF الاقتصاد غير الرسمي، بأنه ذلك الاقتصاد الذي لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل أيضاً أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة. (علي ، ٢٠٢١)

➤ أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، فتري أن الاقتصاد غير الرسمي هو ذلك الاقتصاد الذي في ظله لا تعتمد المؤسسات أثناء قيامها بنشاطها، أخذ تصريح من الهيئات المختصة.

➤ -عرف مفوضية الاتحاد الافريقي الاقتصاد غير الرسمي، على أنه يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية، كما أن لها وصول محدوداً إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة ولها مبانى صغيرة أو غير ثابتة. ولا تحظى بالاعتراف والدعم أو التنظيم من قبل السلطات العامة، ولا تتقيد باللوائح الحماية الإجتماعية وتشريعات العمالة، أو أحكام السلامة والصحة المهنية. (نفادي، ٢٠١٧)

➤ عرف مكتب العمل الدولي (ILO) الاقتصاد الرسمي، على مستوى الوحدة الانتاجية او المؤسسة، وعرفه على أساس انه قطاع يضم مجموعة وحدات انتاجية تتميز بمجموعة من الخصائص والمعايير. اما بالنسبة لـ Hart Keith فقد تناول الاقتصاد غير الرسمي على مستوى العائلات، حيث أشار الى ان الدخل العائلي مكون من دخل ذو مصدر رسمي، ودخل ذو مصدر غير رسمي. ويتعبير آخر، وجود عمل رسمي وعمل غير رسمي مكمل للعائد الرسمي، نتيجة للتضخم وضعف الدخل الرسمي.

وبناء علي ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد غير الرسمي بأنه " كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي إما لتعمد إخفاءه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وأما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد ". ووفقاً لهذا التعريف فان أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تشمل الدخول المولدة بطرق

شرعية ولكن لا يعلن عنها للجهات الضريبية، وكذلك الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والقمار والتهريب وغيرها. (البكل، ٢٠٢٢)

وتعتمد الدراسة على استخدام التعريف الضيق للاقتصاد غير الرسمي والذي يشمل كل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي المشروعة والتي نتج عنها سلع وخدمات ولكن تم إخفاؤها عمدًا عن المؤسسات الضريبية وذلك للأسباب التالية:

- التهرب من دفع الضرائب مثل (ضرائب الدخل أو ضرائب القيمة المضافة).
- تجنب الامتثال لبعض الإجراءات الإدارية .
- تجنب دفع التأمينات الاجتماعية للعمال.

ت - خصائص الاقتصاد غير الرسمي :

تتعدد الخصائص التي تتعلق بالاقتصاد غير الرسمي ، وتتمثل هذه الخصائص وفقا لمنظمة العمل الدولية في ما يلي (نفادي ، ٢٠١٧)

- يتسم الاقتصاد غير الرسمي بصغر الحجم سواء في رأس المال (عادة ما يتم تمويله من المدخرات الشخصية أو العائلية) أو حجم المنشأة أو عدد العاملين .
- استخدام تكنولوجيا كثيفة العمل مع غياب مبدأ التخصص وتقسيم العمل داخل الوحدات الإنتاجية .
- انخفاض مستوى التدريب ، حيث يتم التدريب علي يد صاحب العمل .
- انعدام السلامة المهنية بسبب ظروف وشروط العمل .
- أغلب منتجاته تتجه نحو السوق الداخلي بدون رقابة كما تتصف أسواقه بقلة التنظيم .
- سهولة العمل فيه فلا يحتاج إلي إجراءات أو معاملات معقدة .
- لا يوجد أي التزام تجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم ، ولا يخضع للضمان والحماية القانونية وغير مسجل لدى الدولة .
- طول ساعات العمل ، وعدم توافر أنظمة ضمان اجتماعي لحقوق العاملين .

ث - أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي :

تشير العديد من الدراسات التطبيقية إلى أن تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي يعود إلى تضافر مجموعة من العوامل المتشابكة، تشمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية وإدارية وسياسية وهي كما يلي:

❖ العوامل الاقتصادية (محمد، ٢٠٢١):

- ارتفاع الأعباء الضريبية: تُشكل الضرائب المرتفعة، خاصة تلك المفروضة على الشركات والأفراد، بالإضافة إلى التعقيدات الإجرائية المتعلقة بالتسجيل والتراخيص، دافعًا رئيسيًا للأفراد والمنشآت لتجنب القطاع الرسمي. يُنظر إلى الاقتصاد غير الرسمي هنا كملجأ لتخفيض التكاليف التشغيلية وزيادة الهوامش الربحية.

- البطالة ونقص فرص العمل: يؤدي عجز الاقتصاد الرسمي عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، أو عدم توفيره لفرص عمل ذات أجور مجزية وشروط مناسبة، إلى لجوء الأفراد إلى الأنشطة غير الرسمية كخيار وحيد لتوليد الدخل وتلبية الاحتياجات الأساسية.
- انخفاض مستويات الدخل وتآكل القوة الشرائية: عندما تكون الأجور في القطاع الرسمي كافية لتغطية نفقات المعيشة، يبحث الأفراد عن مصادر دخل إضافية، وغالبًا ما يجدونها في الاقتصاد غير الرسمي الذي يوفر مرونة أكبر وسرعة في تحقيق العائد.
- ضعف مخرجات التعليم وعدم ملاءمتها لسوق العمل: يؤدي الفجوة بين المهارات التي يكتسبها الخريجون واحتياجات سوق العمل الرسمي إلى صعوبة في الحصول على وظائف لائقة، مما يدفعهم نحو الأنشطة غير الرسمية التي لا تتطلب بالضرورة مؤهلات رسمية محددة.
- غياب التمويل الرسمي للمشروعات الصغيرة: تجد العديد من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر صعوبة في الحصول على التمويل من المؤسسات المصرفية الرسمية، مما يدفعها للعمل خارج الأطر القانونية لتجنب القيود والشروط المفروضة.
- ❖ **العوامل الاجتماعية والثقافية .**
- الروابط الاجتماعية غير الرسمية: تلعب الشبكات الاجتماعية والعائلية دورًا هامًا في تسهيل الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي، حيث يتم تبادل المعلومات والفرص وتقديم الدعم بعيدًا عن القنوات الرسمية.
- غياب الوعي بأهمية الالتزام الضريبي: قد يفتقر بعض الأفراد والمنشآت إلى الوعي الكافي بأهمية الالتزام بالضرائب ودورها في تمويل الخدمات العامة، مما يجعلهم أكثر استعدادًا للتهرب الضريبي.
- ❖ **العوامل المؤسسية والتشريعية .**
- ضعف آليات تطبيق القانون والرقابة: يساهم ضعف كفاءة الأجهزة الرقابية وعدم القدرة على تطبيق القوانين بصرامة في تزايد الأنشطة غير الرسمية، حيث يدرك الأفراد والشركات أن احتمالية اكتشافهم ومعاقتهم منخفضة.
- الفساد الإداري: يُعد الفساد، بمختلف أشكاله، عاملاً مشجعاً على نمو القطاع غير الرسمي، حيث يمكن للأفراد والمنشآت الالتفاف على القوانين والتراخيص الرسمية من خلال الرشاوى أو المحسوبية.
- عدم استقرار الأطر التشريعية: تؤدي التغييرات المتكررة وغير المتوقعة في القوانين واللوائح إلى حالة من عدم اليقين، مما يجعل بعض الأفراد والشركات يفضلون العمل خارج القطاع الرسمي لتجنب هذه التقلبات.

- ضعف الحوافز للاندماج في الاقتصاد الرسمي: في بعض الحالات، لا توفر الحكومات حوافز كافية (مثل الإعفاءات الضريبية أو الدعم الفني) لتشجيع المنشآت الصغيرة على الاندماج في الاقتصاد الرسمي، مما يقلل من جاذبية هذا الاندماج.

ج- الآثار السلبية المترتبة علي اتساع القطاع غير الرسمي علي الاقتصاد القومي (Schneider,2015)

- تعميق التفاوت في توزيع الدخل: يؤدي اختلاف هيكل الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية إلى اتساع فجوة الدخل، إذ يعتمد القطاع الرسمي بدرجة أكبر على كثافة رأس المال، بينما يتسم القطاع غير الرسمي بكثافة عنصر العمل. وينتج عن هذا الاختلاف نشوء تسلسل هرمي في مستويات الأجور، حيث تسجل الأجور في القطاع الرسمي مستويات أعلى بالمقارنة مع القطاع غير الرسمي بالنسبة لنفس طبيعة العمل، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم وجود حد أدنى فعال للأجور بالقطاع غير الرسمي، كما يرتبط تدني الأجور بالعمالة غير الماهرة التي تنتشر في ذلك القطاع (محمد، ٢٠٢١).
- تعميق الفجوة في الأجور: يعاني القطاع غير الرسمي من تفاقم ظاهرة التمييز القائم علي النوع، مما ينعكس سلباً علي وضع المرأة العاملة حيث تواجه النساء في هذا القطاع فجوة كبيرة في الأجور، حيث يحصلن علي أجور أدنى بكثير مقارنة بنظيرتهن في القطاع الرسمي، وكذلك مقارنة بالذكور العاملين في القطاع غير الرسمي ذاته. ويرجع ذلك إلي طبيعة ظروف العمل في هذا القطاع والتي غالباً ما تقتصر إلي الرقابة الكافية من قبل الحكومة.
- انتشار عمل الأطفال: نتيجة لغياب الحماية القانونية وضعف الرقابة يُعد القطاع غير الرسمي بيئة خصبة لعمالة الأطفال حيث يتعرض الأطفال في هذا القطاع لمخاطر جسيمة ليس أقلها الحرمان من حقهم الأساسي في التعليم مما يؤثر سلباً علي مستقبلهم.
- التأثير السلبي علي الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي: مع التهرب من دفع الضرائب وقوانين العمل المكلفة تنخفض تكاليف الإنتاج بالقطاع غير الرسمي ومن ثم تزداد المنافسة السعرية بين منتجات القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي مع تفاوت درجة الجودة بين منتجات القطاعين (نفادي، ٢٠١٧).
- انخفاض الإيرادات الحكومية: لا يخضع القطاع غير الرسمي للضرائب، مما يحرم الحكومات من جزء كبير من الإيرادات المحتملة. هذا النقص في الإيرادات يحد من قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية، ويزيد من عجز الموازنة العامة.
- تآكل سيادة القانون: يؤدي التهرب من اللوائح والقوانين في القطاع غير الرسمي إلى إضعاف سيادة القانون بشكل عام، ويمكن أن يشجع على الفساد والتراخي في تطبيق الأنظمة.

ح- طرق تقدير حجم القطاع غير الرسمي :

من الصعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لحجم هذا الاقتصاد لأنه أصلاً اقتصاد خفي، وتتعدد الطرق التي يمكن استخدامها للوصول بشكل تقريبي إلى حجم هذا الاقتصاد وأهم هذه الطرق ما يلي (حجازي، ٢٠٢٤):

منهج التقدير المباشر (المدخل الجزئي) :

يعتمد المنهج المباشر في تقدير حجم القطاع غير الرسمي على جمع البيانات من المصادر الأولية، أي من الفاعلين الاقتصاديين أنفسهم. تستند هذه التقديرات إلى مسوحات دقيقة لمكونات القطاعات الاقتصادية المختلفة. ومع ذلك، تُعد هذه المهمة دقيقة وصعبة التنفيذ في الواقع العملي، نظرًا لتعدد وتنوع مكونات وعناصر الاقتصاد غير الرسمي، مما يتطلب جهدًا بحثيًا يتجاوز القدرات المتاحة للمسوحات التقليدية. يتضمن هذا المنهج طريقتين رئيسيتين:

○ طريقة المسوحات (الاستبيانات) :

تُعد طريقة المسوحات (الاستبيانات) إحدى الأدوات الأساسية ضمن المنهج المباشر. يتم من خلالها تقدير حجم القطاع غير الرسمي عن طريق جمع بيانات استقصائية مباشرة من الأفراد والمنشآت. تُصمم استمارات استبيان يتم إعدادها بواسطة خبراء ومتخصصين، وتحتوي على أسئلة موجهة لجمع معلومات دقيقة حول الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. تُوزع هذه الاستمارات على عينة واسعة تشمل التجار، الحرفيين، أصحاب الورش والمصانع الصغيرة، وكذلك الأسر. بعد جمع البيانات، تُجرى مقارنة وتحليل لإجابات الفئات المستهدفة لفحص مدى الاتساق والتطابق بين المعلومات المقدمة، مما يساهم في تكوين صورة أوضح عن حجم وطبيعة الأنشطة غير الرسمية.

○ طريقة المراجعة الضريبية

تعتمد طريقة المراجعة الضريبية في تقدير حجم القطاع غير الرسمي على تحليل بيانات التهرب الضريبي. وفقًا لهذه الطريقة، تقوم السلطات الضريبية بإجراء مراجعات على عينة عشوائية من دافعي الضرائب الذين يقدمون إقراراتهم الضريبية طوعية. يهدف هذا الإجراء إلى تحديد نسبة الدخل المُتهرب منه ضريبياً، ومن ثم تُعمم هذه النتائج على المستوى القومي لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي. تتميز هذه الطريقة بقدرة على تحديد مقدار الدخل المخفي من قبل المكلفين بدقة نسبية. ومع ذلك، تُثار شكوك حول مدى كفايتها لتوفير معلومات شاملة عن مستوى وحجم القطاع غير الرسمي، نظرًا للصعوبة الكبيرة في قياس وكشف أشكال معينة من الدخل، مثل تلك الناتجة عن الأنشطة غير القانونية كتجريب المخدرات أو السلع.

ثانياً: المناهج غير المباشرة (المدخل الكلي) (منصوري وحمودة، ٢٠١٦)

تعتمد المناهج غير المباشرة (الكلية) على استخدام المؤشرات الاقتصادية الكلية لتقدير حجم القطاع غير الرسمي. تفترض هذه المناهج وجود علاقة سببية أو ارتباطية بين القطاع غير الرسمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، أو استهلاك الكهرباء، أو عرض النقود. تُعد هذه الطرق أكثر قابلية للتطبيق من الناحية العملية مقارنة بالمنهج المباشر، ولكنها قد تفتقر إلى الدقة في تحديد التفاصيل الدقيقة للأنشطة غير الرسمية. تشمل هذه المناهج ما يلي (محمد، ٢٠٢١)

○ طريقة الاختلاف بين الدخل والإنفاق:

تستند هذه الطريقة إلى افتراض أن الدخل المُصرَّح به والمسجل في الحسابات القومية يمثل الجزء الرسمي من الاقتصاد، في حين أن إجمالي الإنفاق قد يشمل نفقات ناتجة عن أنشطة غير رسمية. وبالتالي، يُمكن

تقدير حجم القطاع غير الرسمي من خلال الفرق بين إجمالي الإنفاق (المقاس من جانب العرض أو الاستخدام) وإجمالي الدخل (المقاس من جانب الدخل). إذا كان الإنفاق الكلي أكبر من الدخل الكلي المعلن، فإن الفارق يُفسر على أنه دليل على وجود أنشطة اقتصادية غير مسجلة. ومع ذلك، تُعد هذه الطريقة حساسة لجودة البيانات المتاحة وقد تتأثر بأخطاء القياس في الحسابات القومية.

○ طريقة القوة العاملة :

تعتمد هذه الطريقة على تحليل التناقضات بين بيانات عرض العمالة وطلب العمالة في القطاع الرسمي. تُقدر القوة العاملة في القطاع غير الرسمي من خلال الفرق بين إجمالي القوة العاملة المتاحة في الاقتصاد (التي يُمكن الحصول عليها من مسوحات القوى العاملة الشاملة) والعمالة المسجلة رسميًا في القطاعات المختلفة. يُفترض أن الأفراد الذين لا يجدون فرص عمل في القطاع الرسمي أو يفضلون التهرب من الضرائب واللوائح يتجهون إلى القطاع غير الرسمي. تواجه هذه الطريقة تحديات في دقة بيانات القوى العاملة وصعوبة التمييز بين البطالة الحقيقية والعمل غير الرسمي.

○ طريقة عرض النقود (النهج النقدي)

تُعد طريقة عرض النقود من أكثر الطرق شيوعًا لتقدير القطاع غير الرسمي. تقوم هذه الطريقة على افتراض أن الأنشطة في القطاع غير الرسمي تتم غالبًا باستخدام المعاملات النقدية لتجنب الرقابة وتتبع المعاملات المصرفية. وبالتالي، فإن الزيادة غير المبررة في الطلب على النقد (مقارنة بالنمو الاقتصادي الرسمي) تُعزى إلى نمو القطاع غير الرسمي. تُستخدم نماذج اقتصاد قياسي لربط حجم النقد المتداول بالأنشطة غير الرسمية، مع الأخذ في الاعتبار عوامل أخرى تؤثر على الطلب على النقد. ومع ذلك، قد تتأثر هذه الطريقة بعوامل أخرى تزيد من الطلب على النقد مثل عدم الثقة في النظام المصرفي أو التفضيلات الثقافية.

○ طريقة استهلاك الكهرباء

تُفترض طريقة استهلاك الكهرباء وجود علاقة قوية ومستقرة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي واستهلاك الكهرباء. إذا كان استهلاك الكهرباء ينمو بمعدل أسرع من النمو الرسمي للناتج المحلي الإجمالي، فيمكن أن يُعزى الفارق إلى نمو الأنشطة غير الرسمية التي تستهلك الكهرباء ولكن لا تُسجل رسميًا. هذه الطريقة تُعد بسيطة نسبيًا في تطبيقها، ولكنها تفترض أن كثافة استخدام الكهرباء هي نفسها في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وهو افتراض قد لا يكون دقيقًا دائمًا.

ثالثاً: منهجية النموذج متعدد المؤشرات متعدد الأسباب (MIMIC)

تُعد منهجية النموذج متعدد المؤشرات متعدد الأسباب (MIMIC) إحدى الأساليب الاقتصادية القياسية المتقدمة لتقدير حجم القطاع غير الرسمي. تختلف هذه المنهجية عن الطرق السابقة بأنها لا تعتمد على مؤشر واحد أو علاقة سببية مباشرة، بل تقوم على بناء نموذج كامن (latent variable model) يربط بين:

- الأسباب : وهي المتغيرات التي يُعتقد أنها تدفع الأفراد والشركات للعمل في القطاع غير الرسمي، مثل العبء الضريبي المرتفع، تعقيد اللوائح الحكومية، البطالة، وانخفاض جودة المؤسسات.
- المؤشرات : وهي المتغيرات المرئية والقابلة للقياس التي تتأثر بحجم القطاع غير الرسمي، مثل نسبة النقود المتداولة إلى الودائع المصرفية، انخفاض معدلات المشاركة في القوى العاملة الرسمية، أو انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

تُقدر هذه المنهجية العلاقة بين الأسباب والمؤشرات من خلال بناء نظام من المعادلات، مما يُتيح تقدير حجم القطاع غير الرسمي كمتغير كامن لا يمكن ملاحظته مباشرة. تُقدم هذه الطريقة تقديرًا أكثر شمولية ودقة للقطاع غير الرسمي لأنها تأخذ في الاعتبار عدة عوامل مؤثرة، وتُعد من أكثر الطرق قبولًا في الأدبيات الاقتصادية. ومع ذلك، تتطلب هذه المنهجية بيانات قوية ومعرفة عميقة بالعلاقات السببية بين المتغيرات (Schneider&Ense,2000)

ح - مفهوم العبء الضريبي

تُعد ظاهرة العبء الضريبي (Tax Burden) أحد الموضوعات المحورية في الاقتصاد العام والمالية العامة، وقد ازدادت أهميتها نظراً لتأثيرها المتزايد على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. على الرغم من أن هذا المفهوم قد أهمل لفترة طويلة، إلا أن الاهتمام به قد تزايد، مما أدى إلى تباين في الآراء حول تعريفه وتحديد ماهيته. (النجار، ٢٠٠٩)

يعرف العبء الضريبي أحياناً بأنه الآثار التي تحدثها الضريبة على أسعار السلع أو على أسعار عوامل الإنتاج. ويرأى بعض الباحثين أن هذا التعريف يخلط بين ظاهرة نقل العبء الضريبي والآثار الاقتصادية للضرائب، حيث يشمل الآثار الناتجة عن نجاح الممول القانوني في نقل العبء أو استقراره لدى الممول الفعلي حيث فُرقت القوانين الضريبية بين الأفراد بناءً على دورهم في تحمل الضريبة إلى : (نيق، ٢٠٢٠)

○ الممول القانوني (Legal Taxpayer) هو الشخص الذي يحدده القانون ليكون مسؤولاً عن سداد الضريبة لخزينة الدولة. هذا الشخص قد لا يتحمل العبء الفعلي للضريبة، بل يقوم بنقله إلى طرف آخر.

○ الممول الفعلي (Actual Taxpayer) هو الشخص الذي يستقر في ذمته العبء الضريبي في النهاية ولا يتمكن من نقله. وفي بعض الحالات، قد يكون الممول القانوني هو نفسه الممول الفعلي إذا فشل في نقل العبء.

في المقابل، ذهب بعض الاقتصاديين، من ابرازهم (Bent Hansen) و(Musgrave)، إلى تعريف العبء الضريبي بأنه: "التغيرات الناشئة عن فرض الضريبة على توزيع الدخل"، وهو ما يعني أن انعكاسات العبء الضريبي لا تقتصر على المستوى السعري، بل تمتد لتؤثر في تخصيص الموارد الاقتصادية، ومستوى الإنتاج الكلي، وأنماط توزيع الدخل داخل الاقتصاد القومي.

وقد ميز (Musgrave)، بين نوعين من العبء الضريبي: (لقريني، زكريا وخلة، مروة، ٢٠١٩)

○ العبء الخاص: ويقصد به التغيرات التي تطرأ على توزيع الدخل نتيجة تعديل ضريبي معين، دون النظر إلى الآثار المترتبة على الإنفاق العام.

○ العبء التفاضلي: وهو التغيرات الناشئة في توزيع الدخل نتيجة استبدال ضريبة بأخرى، مع افتراض تساوي حصيللة الضريبتين في قيمتها الحقيقية، وبقاء مستوى الإنفاق العام ثابتاً.

لا بد ان نميز بين العبء الضريبي والجهد الضريبي:

العبء الضريبي، هو ما يحدثه فرض الضرائب المختلفة من تغيرات اقتصادية واجتماعية تختلف عمقا وأتساعا تبعا لحجم الاستقطاعات الضريبية من ناحية، وصورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من ناحية أخرى، تؤدي إلى التأثير على مختلف مظاهر الحياة في المجتمع، ذلك التأثير الذي يعبر عنه بالعبء الضريبي الذي يمكن قياسه لثلاث فئات هم (جاسم، ٢٠٠٢):

○ العبء الضريبي العام: ويمثل إجمالي الضرائب منسوبة للنتاج المحلي الإجمالي ويمكن أن

يكون العبء الضريبي إجمالياً أو صافياً (وذلك بطرح الإعانات من مجموع الضرائب)

○ العبء الضريبي الفردي: ويمكن قياس العبء الضريبي الفردي من خلال نصيب الفرد من الضرائب، ومن خلال نسبة هذا النصيب من متوسط حصته من الدخل القومي.

○ العبء الضريبي حسب القطاعات الاقتصادية: حسب الدراسة التي جاء بها الباحثان الفرنسيان Tanbote, Brosheand بدراسة العبء الضريبي المباشر للفئات الاجتماعية المختلفة وفقاً لأنشطتها الاقتصادية، إذ يتم احتساب العبء المباشر لكل فئة من هذه الفئات من خلال قسمة الضرائب المباشرة التي تصيب كل فئة على مجمل مواردها، ويمكن تحديد العبء الضريبي الواقع على كل قطاع من القطاعات الاقتصادية وفقاً لتلك الطريقة، كما يمكن إضافة الضرائب المباشرة إلى الغير مباشرة ليكون العبء إجمالي.

خ - الجهد الضريبي: المفهوم وطرق القياس

يُعد معدل الجهد الضريبي من المؤشرات المهمة التي يُعتمد عليها في تقييم قدرة النظام الضريبي على تعبئة الموارد المالية، وفي تحديد إمكانية توسيع الوعاء الضريبي. ويُعرف هذا المؤشر بأنه النسبة بين الإيرادات الضريبية الفعلية المحصلة وبين الإيرادات الضريبية الممكنة أو المقدرة. ويعكس هذا المعدل مدى استغلال الدولة لقدرتها الضريبية المتاحة.

ويشير ارتفاع معدل الجهد الضريبي في دولة معينة، مقارنة بدول أخرى، إلى أن تلك الدولة تبذل أقصى جهد ممكن في التحصيل الضريبي، الأمر الذي يجعل من الصعب زيادة الاقطاعات الضريبية بشكل أكبر. أما انخفاض هذا المعدل فيعكس مستوى جهد أقل في التحصيل، بما يتيح مجالاً أوسع أمام السياسات المالية لزيادة الإيرادات الضريبية. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تتحقق حصيللة ضريبية محدودة رغم بلوغ الجهد الضريبي أقصى طاقاته، كما قد تتحقق حصيللة مرتفعة نسبياً بجهد أقل؛ وبالتالي فإن حجم الحصيللة لا يُعدُّ المعيار الوحيد لقياس كفاءة النظام الضريبي (حروشي، ٢٠٠٩، ص. ٥٠).

د - قياس الجهد الضريبي

يتم قياس مؤشر الجهد الضريبي لدولة ما من خلال تقدير حجم الإيرادات الضريبية الممكنة ومقارنتها بالإيرادات الضريبية الفعلية المتحققة، وذلك عبر المعادلة التالية:

$$\text{معدل الجهد الضريبي} = \frac{\text{الضرائب المحققة}}{\text{الضرائب الممكنة}}$$

-إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني ارتفاع الجهد الضريبي وبالتالي فإن العجز المالي يرجع إلى عوامل أخرى قد تتعلق بعضها بجانب النفقات.

-أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فذلك يعني أن الجهد الضريبي أقل مما يجب وأن العجز المالي يرجع بدرجة كبيرة إلى قصور السياسة الضريبية.

-أما إذا كانت النسبة مساوية للواحد فإن ذلك يعني أن الجهد الضريبي متوازن والمشكلات المالية يمكن علاجها من خلال أدوات السياسة المالية الضريبية أو لإنفاقية معاً. يعتبر مؤشر الجهد الضريبي أكثر تعبيراً من معدل العبء الضريبي، قصد معرفة إمكانية رفع مستوى الاقتطاع الضريبي من عدمها.

٩ - تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر :

يُعد حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر من القضايا المعقدة، وتختلف التقديرات الخاصة به بشكل كبير بين المصادر المختلفة، وذلك لكونه نشاطاً لا يتم تسجيله أو رصده بشكل رسمي. ومع ذلك، تشير الدراسات والتقارير إلى أن هذا القطاع يمثل جزءاً كبيراً من الاقتصاد المصري.

ورغم تباين تقديرات المحللين والخبراء عن قيمة الاقتصاد غير الرسمي في مصر، فإن الدراسة التي أعدتها لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية في نهاية عام ٢٠١٨ قد قدرت حجم الاقتصاد غير الرسمي بأعلى نسبة بلغت ٦٠٪ من حجم الناتج في الاقتصاد الرسمي.

ويشكل الاقتصاد غير الرسمي جزءاً مهماً في الاقتصاد المصري ، حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، حسب تقديرات حكومية بما يعادل نحو ٥٠٪ (نحو ٣,٩ تريليون جنيه) من ناتج الاقتصاد الرسمي البالغ ٧,٢ تريليون جنيه لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، كما يستوعب هذا القطاع نحو ٧٠٪ من قوة العمل البالغة نحو ٣,٢٩ مليون فرد، كما يبلغ عدد وحداته الصغيرة والمتوسطة أكثر من أربعة أمثال عددها في الاقتصاد الرسمي. يتسبب الاقتصاد غير الرسمي في ضعف إيرادات الدولة الضريبية، في مقابل الزيادة المستمرة للإنفاق العام، وهو ما يظهر في زيادة عجز الموازنة، حيث يستفيد العاملون في الاقتصاد غير الرسمي من جميع الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للقطاع الرسمي من (مياه وكهرباء وصحة وتعليم)، في حين أن العاملين في الاقتصاد غير الرسمي لا يساهمون في تمويل الموازنة العامة للدولة. يحرم انتشار الاقتصاد غير الرسمي الموازنة العامة للدولة من حصيلة ضريبية لا يستهان بها تقدر بحوالي ٤٠٠ مليار جنيه، والتي يمكن أن تغطي ما يقرب من ٨٥٪ من إجمالي العجز الكلي (٤٧٥ مليار جنيه) في موازنة العام ٢٠٢٢/٢٠٢١، ومن ثم ينخفض العجز الكلي في الموازنة إلى ١٧٥ مليار جنيه لتصبح نسبته ٥,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من النسبة الحالية البالغة ٧,٦ ٪. الإضرار بسعة الصناعة الوطنية، وضعف القدرة على التصدير والنفوذ إلى الأسواق الخارجية، فلا يتم تطبيق المواصفات القياسية المتعارف عليها عالمياً على المنتجات، ويتم استخدام أسوأ الخامات بهدف خفض تكلفة تلك الإنتاج.

والجدول رقم (١) يوضح تطور حجم القطاع غيرالرسمي خلال الفترة ٢٠٢٠- ٢٠٢٠ بثلاث طرق مختلفة و منهجية المؤشرات (MIMIC) ومنهجية نموذج التوازن الديناميكي (DGE) وطريقة النقدية البسيطة التي تعتمد علي حجم النقود المتداولة (SM) يعكس الجدول رقم (١) تطور حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٠) وفق ثلاث منهجيات كمية مختلفة، حيث تظهر تقديرات طريقتي MIMIC وDGE اتجاهاً تنازلياً طفيفاً من مستويات تقارب ٣٥٪ في مطلع الألفية إلى ما يقارب ٣١٪ و ٢٩٪ على التوالي في عام ٢٠٢٠، وهو ما يشير إلى درجة من الاستقرار النسبي في حجم هذا القطاع مع مرور الوقت.

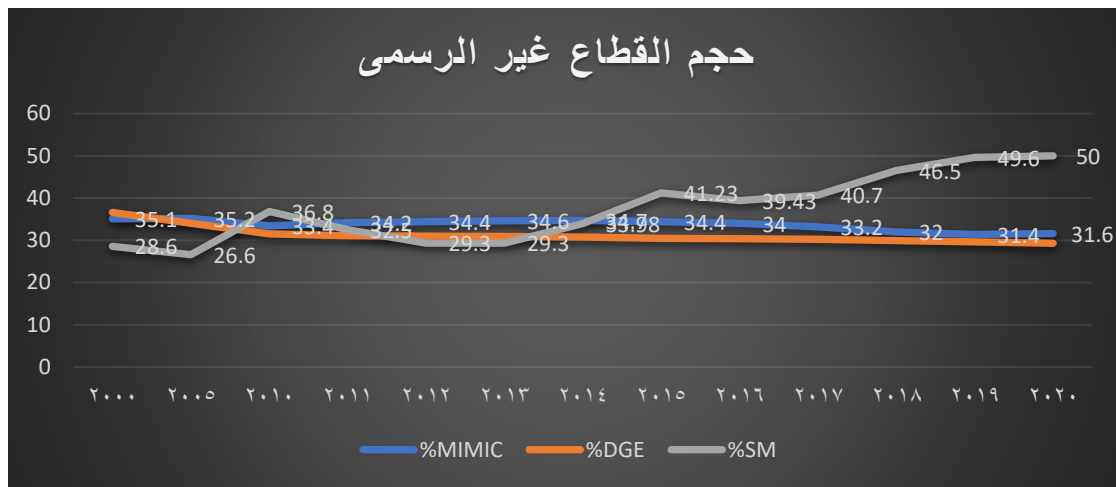
الجدول رقم (١)

تطور حجم القطاع غير الرسمي خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٠)

year	%MIMIC	%DGE	%SM
2000	35.1	36.6	28.6
2005	35.2	34	26.6
2010	33.4	31.5	36.8
2011	34.2	31.1	32.5
2012	34.4	31	29.3
2013	34.6	30.9	29.3
2014	34.7	30.8	33.98
2015	34.4	30.5	41.23
2016	34	30.4	39.43
2017	33.2	30.2	40.7
2018	32	29.9	46.5
2019	31.4	29.6	49.6
2020	31.6	29.3	50

المصدر : بالنسبة لحجم القطاع غير النسبي بطريقتي MIMIC وDGE تم الحصول عليهم من خلال world bank Group

informal Economy ,Datatbas2024: أما بالنسبة لطريقة (SM) من دراسة (علي ، ٢٠٢١)



الشكل رقم (١) تطور حجم القطاع غير الرسمي في مصر

المصدر : بالنسبة لحجم القطاع غير النسبي بطريقتي MIMIC و DGE تم الحصول عليهم من خلال world bank Group

informal Economy ,Datatbas2024 : أما بالنسبة لطريقة (SM) من دراسة (علي (٢٠٢١ ،

في المقابل، تكشف طريقة النقدية البسيطة (SM) عن مسار مغاير يتسم بالارتفاع الواضح منذ عام ٢٠١٤ ليصل إلى نحو ٥٠٪ في عام ٢٠٢٠، وهو ما قد يرتبط بزيادة الاعتماد على التعاملات النقدية غير الرسمية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والتحديات التضخمية. ويعكس التباين بين هذه المنهجيات أن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي يتأثر باختلاف الفرضيات والأساليب الإحصائية، حيث تعطي النماذج الهيكلية قيماً أكثر اتساقاً مقارنة بحساسية منهجية النقد للمتغيرات النقدية والمالية. وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل عنصراً هيكلياً مهماً في الاقتصاد المصري، وأن التعامل معه يتطلب سياسات شاملة تستهدف إصلاح بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات الضريبية، وتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي، بما يحد من توسع الأنشطة غير الرسمية ويقلل الفجوة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي .

تشير بيانات الجدول رقم (٢) إلى أنَّ الفجوة الضريبية في مصر – بوصفها انعكاساً لآثار اتساع الاقتصاد غير الرسمي – مثلت عبئاً مستمراً على الحصيلة الضريبية خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠٢٠. فبالرغم من تراجع نسبة الفجوة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٦,٢٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ما يقارب ٤٪ في عام ٢٠٢٠، فإن قيمتها المطلقة شهدت اتجاهاً تصاعدياً ملحوظاً نتيجة نمو حجم الاقتصاد الإجمالي واتساع الأنشطة الاقتصادية غير الخاضعة للضريبة. هذا الوضع يعكس ما يترتب على وجود الاقتصاد غير الرسمي من آثار اقتصادية سلبية، من أبرزها حرمان الخزانة العامة من موارد ضريبية كان يمكن توجيهها إلى تمويل الاستثمارات العامة وتحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، فضلاً عن زيادة

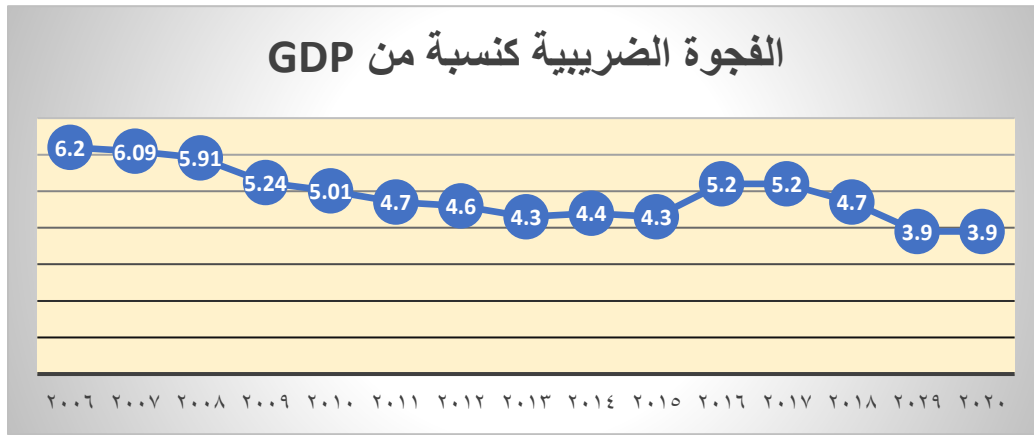
الضغوط على الموازنة العامة وارتفاع الحاجة إلى الاقتراض. كما يؤدي ذلك إلى الإخلال بمبدأ العدالة الضريبية بتحمل القطاع الرسمي العبء الأكبر من الالتزامات الضريبية، وإضعاف كفاءة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو المستدام.

ويشير الشكل رقم (٣) إلى أن نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي في مصر اتسمت باتجاه تصاعدي واضح خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٢٣، إذ ارتفعت من نحو ٥١٪ عام ٢٠٠٦ إلى ما يزيد على ٧١٪ في عام ٢٠٢٣. ويعكس هذا التطور اتساع قاعدة الاقتصاد غير الرسمي كمصدر رئيسي للتشغيل، نتيجة لعدد من العوامل الاقتصادية والمؤسسية؛ أبرزها محدودية قدرة القطاع الرسمي على استيعاب

الجدول رقم (٢) تطور الفجوة الضريبية كنسبة من الناتج المجاب الإجمالي

Year	الفجوة الضريبية مليون جنية	GDP مليون جنية	نسبة الفجوة الضريبية من GDP
2006	38274.9	617700	6.196357
2007	45412.2	744800	6.097234
2008	52967.5	895500	5.914852
2009	54617	1042200	5.240549
2010	60478.9	1206600	5.01234
2011	64515	1371100	4.705346
2012	77786.4	1674700	4.644796
2013	80430.7	1860400	4.323301
2014	94321.8	2130000	4.428254
2015	107484.8	2443900	4.398085
2016	140364.3	2709400	5.180641
2017	189677.7	3655900	5.188263
2018	220441	4666200	4.724208
2029	219217.8	5596000	3.917402
2020	244597.3	6152600	3.975511

المصدر : حجازي، مروة سمير (٢٠٢٤)، تقدير حجم الفجوة الضريبية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٢٠. دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٥، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة بور سعيد

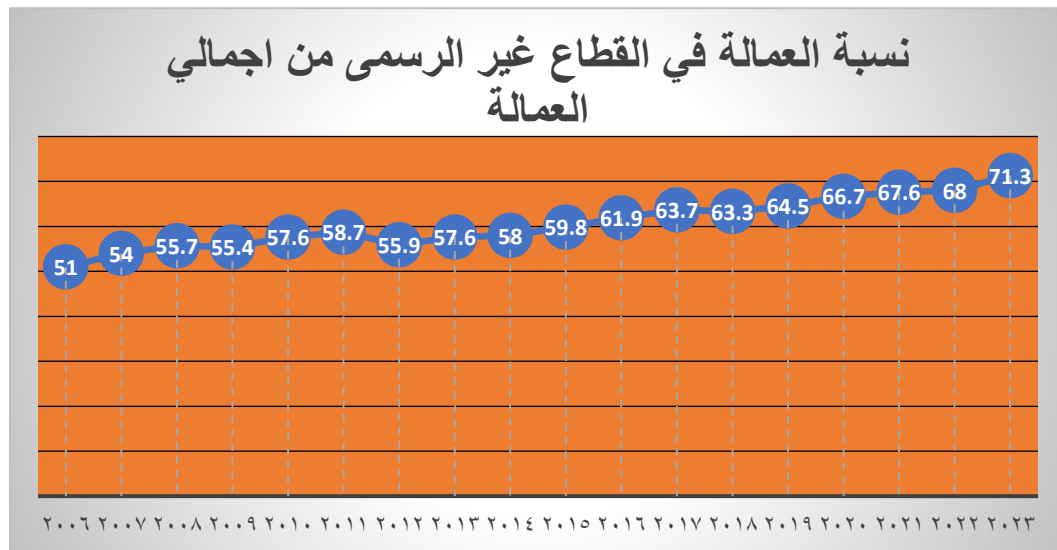


الشكل رقم (٢)

المصدر : من بيانات الجدول رقم (٢)

الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وضعف الاستثمار الخاص في القطاعات كثيفة العمالة، إلى جانب تعقيدات الإجراءات الإدارية وارتفاع تكلفة الامتثال الرسمي، مما يدفع كثيراً من الأنشطة إلى العمل خارج الإطار المؤسسي. كما ساهمت الصدمات الاقتصادية العالمية (مثل الأزمة المالية العالمية، وجائحة كورونا) في زيادة الاعتماد على العمل غير الرسمي بوصفه آلية لامتصاص البطالة وتخفيف الضغوط المعيشية، خاصة في ظل غياب شبكات حماية اجتماعية كافية. لذا فهذه الزيادة المستمرة في حجم العمالة غير الرسمية تطرح تحديات جوهرية أمام السياسات الاقتصادية، لما لها من انعكاسات سلبية على الإنتاجية، وكفاءة سوق العمل، وقاعدة الإيرادات الضريبية، فضلاً عن تأثيرها على مستويات الأجور وظروف العمل.

وانطلاقاً من المؤشرات السابقة تبرز الحاجة إلى تبني حزمة من السياسات الهيكلية التي تستهدف دمج القطاع غير الرسمي في المنظومة الاقتصادية الرسمية. وتشمل هذه السياسات تبسيط الإجراءات الإدارية والضريبية، وتخفيض تكلفة الترخيص والتسجيل، وتوسيع نطاق الحوافز الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تنتقل إلى الإطار الرسمي، إلى جانب تحسين مناخ الاستثمار وخلق فرص عمل منتظمة في القطاعات الإنتاجية. كما يُوصى بتعزيز نظم الحماية الاجتماعية والتأمينات لتشجيع العاملين في الاقتصاد غير الرسمي على الاندماج في سوق العمل الرسمي، وتطوير برامج التدريب المهني ورفع كفاءة رأس المال البشري، بما يحد من هشاشة أوضاع هذه الفئة. ومن شأن هذه الإصلاحات أن تسهم في تحسين جودة الوظائف، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام القائم على قاعدة إنتاجية أوسع.



الشكل رقم (٣)

المصدر: إحصائيات منظمة العمل الدولية ، قاعدة البيانات الإحصائية للقوى العاملة

١٠ - الدراسة التطبيقية :

١ - العلاقة بين العبء الضريبي واتساع القطاع غير الرسمي

تُعد العلاقة بين العبء الضريبي واتساع القطاع غير الرسمي من الموضوعات التي أثارت اهتمام العديد من الباحثين في المجالات الاقتصادية والسوسولوجية، حيث تم تناولها من خلال مجموعة من الأطر النظرية التي تفسر سلوك الأفراد والمؤسسات تجاه الالتزام الضريبي والانخراط في النشاط الاقتصادي الرسمي.

➤ نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory)

ترتكز هذه النظرية على افتراض أن الأفراد يتصرفون كفاعلين عقلانيين يسعون إلى تعظيم منافعهم وتقليل تكاليفهم. وفي سياق العلاقة بين العبء الضريبي والاقتصاد غير الرسمي، ترى هذه النظرية أن ارتفاع العبء الضريبي - سواء من حيث المعدلات الضريبية أو تعقيد الإجراءات البيروقراطية - يؤدي إلى زيادة تكلفة الامتثال الضريبي، ما يدفع الأفراد إلى تفضيل العمل في القطاع غير الرسمي (Schneider & Enste, 2000). تشير العديد من الدراسات إلى أن ارتفاع ضريبة الدخل قد يدفع بعض العاملين إلى تجنب التسجيل الرسمي من أجل الحفاظ على دخلهم دون اقتطاعات ضريبية (Torgler, 2007).

➤ النظرية المؤسسية (Institutional Theory)

تُبرز النظرية المؤسسية دور البيئة المؤسسية وجودة الحوكمة في تشكيل السلوك الضريبي للأفراد. ووفقاً لهذا المنظور، فإن ضعف المؤسسات الرسمية (مثل نقشي الفساد، تدني جودة الخدمات العامة، وعدم شفافية النظام الضريبي) يؤدي إلى تآكل ثقة المواطنين في الدولة، ويعزز من ميلهم نحو النشاط غير الرسمي (La Porta & Shleifer, 2014) وتشير الأدبيات إلى أن العبء الضريبي لا يُنظر إليه فقط من منظور مالي، بل يُربط أيضاً بمدى عدالة النظام الضريبي وقدرته على تقديم خدمات مقابل ما يُحصله من إيرادات.

➤ نظرية التهرب الضريبي (Tax Evasion Theory)

قدم (Allingham & Sandmo, 1972) نموذجاً رائداً في هذا المجال، يُحلل قرار التهرب الضريبي بوصفه توازناً بين احتمال تحقيق مكاسب من عدم الإبلاغ عن الدخل، مقابل احتمال اكتشاف المخالفة والتعرض للعقوبة. ويفترض النموذج أن ارتفاع العبء الضريبي يزيد من الحافز للتهرب، خاصة في البيئات التي تكون فيها الرقابة ضعيفة، والعقوبات غير رادعة. ومن هذا المنطلق، فإن العمل في القطاع غير الرسمي يُعد شكلاً من أشكال التهرب الضريبي غير المباشر.

➤ نظرية العقد الاجتماعي (Social Contract Theory)

تربط هذه النظرية بين التزام الأفراد بدفع الضرائب ومدى شعورهم بعدالة التوزيع الضريبي والإنفاق العام. ووفقاً لهذا المنظور، فإن الضرائب تُعد مكوناً أساسياً في "العقد الاجتماعي" بين المواطن والدولة. وعندما يشعر الأفراد أن ما يدفعونه من ضرائب لا يقابله مستوى ملائم من الخدمات العامة أو الحماية الاجتماعية، فإن التزامهم الطوعي بالضريبة يتراجع، ويميلون إلى الانخراط في أنشطة غير رسمية (Frey & Torgler, 2007).

في سياق الدراسات التجريبية التي تعتمد على نماذج العتبة والتحليل القياسي لقياس أثر العبء الضريبي على اتساع القطاع غير الرسمي، يُلاحظ أن العلاقة لا تقتصر على التأثيرات المباشرة أو المتوسطة بالدخل فحسب، بل تتأثر أيضاً بعدد من العوامل الاقتصادية والمؤسسية التي تُدرج عادة كمتغيرات ضابطة (Control Variables) لضمان عزل الأثر الصافي للعبء الضريبي. من أبرز هذه المحددات:

- معدل التضخم: تشير الأدبيات إلى وجود علاقة إيجابية بين التضخم واتساع القطاع غير الرسمي، إذ يسهم التضخم المرتفع وغير المستقر في تقليص القوة الشرائية وزيادة حالة عدم اليقين، ما يجعل الأنشطة الاقتصادية الرسمية أقل جاذبية ويدفع الأفراد نحو المعاملات النقدية وغير المنظمة.
- تقل حساسية الاقتصاد غير الرسمي للتغيرات في العبء الضريبي مع زيادة مستوى نصيب الفرد من الدخل. وهذا يعني أنه في الاقتصادات الأكثر تقدماً، أو تلك ذات الدخول المتوسطة الأعلى (فوق عتبة تنمية معينة)، يكون القطاع غير الرسمي أقل استجابة لزيادات العبء الضريبي.

ب - نموذج الدراسة :

غالبًا ما تفترض النماذج الاقتصادية التقليدية وجود علاقات خطية وثابتة بين المتغيرات، إلا أن الأدلة التجريبية المتزايدة تشير إلى أن العديد من الظواهر الاقتصادية والمالية تتسم بطبيعة غير خطية، حيث لا يكون تأثير المتغيرات متجانسًا عبر جميع المستويات. ففي كثير من الحالات، يحدث تغير جوهري في العلاقة بين المتغيرات عندما يتجاوز أحدها مستوى معينًا يُعرف بـ "العتبة". وعند هذه النقطة، قد يتغير تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بشكل ملحوظ، مما يعكس تحولًا هيكليًا في سلوك النظام الاقتصادي محل الدراسة. ومن ثم، فإن استخدام نماذج العتبة يتيح تحليل هذه العلاقات المعقدة بطريقة أكثر واقعية تعكس التباينات الهيكلية والتحويلات غير الخطية في البيانات الاقتصادية.

صُمِّمت نماذج العتبة (Threshold Regression) خصيصًا لتمثيل الأنماط غير الخطية، عبر تقسيم العينة إلى أنظمة مختلفة بناءً على متغير "محدد للنظام" (Threshold Variable)، يحدد القيمة الفاصلة التي تتغير عندها طبيعة العلاقة بين المتغيرات. وتقوم هذه النماذج على مبدئين أساسيين:

١. تحولات النظام (Regime Shifts): حيث تتغير العلاقة بين المتغيرات بشكل ملحوظ عند تجاوز قيمة عتبة معينة (c,t) على سبيل المثال، قد تكون حساسية القطاع غير الرسمي تجاه العبء الضريبي منخفضة عندما يكون العبء دون العتبة، ولكنها تزداد بشكل كبير فوقها.
٢. الاستجابات غير المتماثلة (Asymmetric Adjustment): تتيح النماذج التقاط الفروقات في ردود الفعل تجاه الصدمات الإيجابية والسلبية. فعلى سبيل المثال، قد تختلف استجابة العاملين أو الشركات لزيادة العبء الضريبي عنها في حال تخفيضه، وهو ما لا يمكن للنماذج الخطية التقليدية تمثيله.

ب- أنواع نماذج العتبة وتقنيات التقدير

تتعدد أشكال نماذج العتبة وفقًا لطبيعة العلاقة المفترضة بين المتغيرات، ومن أبرزها:

- نموذج الانحدار الذاتي للعتبة (TAR) يُقسّم العينة إلى أنظمة بناءً على متغير خارجي يمكن رصده، وتُقدّر معاملات كل نظام على حدة.
- نموذج العتبة ذاتية الإثارة (SETAR) يعتمد على المتغير التابع ذاته، غالبًا في فترة تأخير محددة (yt-d)، كمتغير لتحديد النظام.
- نموذج العتبة الزخمية (M-TAR) يُستخدم لرصد التغيرات غير المتماثلة استنادًا إلى زخم التحرك، ويعدّ ملائمًا في حالة وجود اختلاف في استجابة المتغيرات تبعًا لاتجاه التغير.

ت - مزايا تطبيق نماذج العتبة على العبء الضريبي والقطاع غير الرسمي

يوفر تطبيق نماذج العتبة عدة مزايا تحليلية ومنهجية عند دراسة العلاقة بين العبء الضريبي وحجم الاقتصاد غير الرسمي، من أبرزها:

- رصد الأنماط غير الخطية: من خلال تحديد النقاط الحرجة التي تؤدي إلى تغيير في العلاقة، مما يتيح تمثيلًا أكثر دقة واستيعابًا لتباين السلوك الاقتصادي.
 - تحليل ديناميكيات مختلفة عبر الأنظمة: حيث تسمح النماذج بتقدير تفاعلات متباينة داخل كل نظام على حدة، وبالتالي تمييز السياقات التي يكون فيها العبء الضريبي أكثر تأثيرًا على توسع القطاع غير الرسمي.
 - دقة التوصيات السياسية: من خلال تحديد عتبات كمية واضحة تُصبح السياسات أكثر استهدافًا، وفتحًا للمشروعات ضمن ضوابط التدخلات دون إحداث آثار جانبية واسعة.
 - الملاءمة مع خصائص البيانات الاقتصادية: بفضل قدرتها على التعامل مع ظواهر مثل عدم الاستقرار أو وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، تمثل نماذج العتبة إطارًا أكثر مرونة ومثانة مقارنة بالأساليب التقليدية.
- وباختصار، فإن نماذج العتبة لا تقدم مجرد توصيف للعلاقة محل الدراسة، بل تمثل أداة فعالة للانتقال من الفهم الكيفي إلى التقدير الكمي الذي يثري عملية اتخاذ القرار الاقتصادي .

ج - توصيف النموذج :

استنادًا إلى أهداف الدراسة وسؤالها الرئيس حول أثر العبء الضريبي على حجم القطاع غير الرسمي في ظل ديناميكيات غير خطية، يمكن صياغة النموذج القياسي باستخدام نموذج الانحدار غير الخطي بالعتبة Threshold Regression، على النحو التالي:

المتغير التابع:

حجم القطاع غير الرسمي (Informal Sector Size)، يستخدم البحث أسلوب معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب لنظرًا لتوافر البيانات الخاصة بها خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠٢٤)، وتم الاعتماد على دراسة (علي، ٢٠٢١) للحصول على حجم القطاع غير الرسمي باعتماد الطريقة النقدية البسيطة، أما باقي الفترة فتم حسابها من قبل الباحث باستخدام نفس الطريقة باستخدام البيانات البنك المركزي، وذلك لعدم توافر بيانات عن حجم القطاع غير الرسمي بطريقتي (MIMIC, DGE) خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٤) ويتم حساب حجم الاقتصاد غير الرسمي بطريقة التالية (طريقة Gutmann)

:

$$M = C/D \text{-----} 1$$

$$RM = M_t - M_{2019} \text{-----} 2$$

$$VES = RM * C * N \text{-----} 3$$

$$RVES = VES / GDP \text{-----} 4$$

حيث: M تبعد عن نسبة العملة المتداولة إلى الودائع تحت الطلب .

C تعبر عن العملة المتدولة.

D تعبر عن الودائع تحت الطلب.

N تعبر عن معدل دوران النقود.

RM تعبر عن معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي، سنة الاساسي ٢٠١٩

VES تعبر عن حجم الاقتصاد غير الرسمي

RVES تعبر نسبة الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي GDP

متغير العتبة :

يتمثل في العبء الضريبي (tax-bu) ويُقاس من خلال نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويُستخدم هذا المتغير لقياس مدى الضغط الضريبي المفروض على الاقتصاد، ويفترض أن له تأثيراً غير خطي على حجم القطاع غير الرسمي.

المتغيرات الضابطة (التفسيرية):

✓ معدل التضخم (Inf) ويقاس باستخدام مكتمش الناتج المحلي الاجمالي وتم الحصول عليه من

قاعدة بيانات البنك الدولي ، ويُستخدم كمؤشر على الاستقرار النقدي، حيث يُتوقع أن يدفع ارتفاعه الأفراد نحو القطاع غير الرسمي هرباً من فقدان القوة الشرائية.

✓ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (apcgdp) ويُستخدم كمؤشر على مستوى

الدخل والتنمية الاقتصادية، حيث يُفترض أن يؤثر على القرارات الاقتصادية للأفراد، تم الاعتماد علي قاعدة بيانات البنك الدولي للحصول عليه.

✓ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth Rate) كمؤشر على النمو الاقتصادي

والذي قد يؤثر في حجم النشاط الاقتصادي الرسمي وغير الرسمي.

ح - الصياغة الرياضية للنموذج

بالنظر إلى الطبيعة غير الخطية المحتملة للعلاقة محل الدراسة، سيتم توظيف نموذج العتبة كما طوره هانسن (Hansen, 1999) ، والذي يُتيح تقسيم العينة إلى نظامين (Regimes) بناءً على قيمة متغير العتبة (العبء الضريبي). ويُصاغ النموذج كما يلي:

$$\text{Informl}_t = \begin{cases} -\alpha_{1t} + \beta_1 X_t + \epsilon & \text{Tax Burdent} \leq \Phi \\ -\alpha_{2t} + \beta_2 X_t + \epsilon & \text{Tax Burdent} > \Phi \end{cases}$$

حيث :

$Informal_t$: يمثل حجم القطاع غير الرسمي خلال الفترة t

X_t : متجه يضم المتغيرات التفسيرية (التضخم ، متوسط نصيب الفرد من الناتج ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)

Φ قيمة العتبة التي يقدرها النموذج ، α و β المعلمات التقديرية للنموذج.

e حد الخطأ العشوائي

وبناء على ذلك يمكن كتابة نموذج الدراسة كما يلي :

$$Informal_t = \alpha t + b_1 \text{ tax burdent} + b_2 \text{ inf} + b_3 \text{ gdp_grow} + b_4 \text{ apcgdp} + e$$

خطوات تقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات العتبة :

أولاً : الإحصاء الوصفي للمتغيرات :

الجدول رقم (٣) نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات

المتغيرات	الوسط الحسابي	الوسط	أعلى قيمة	أقل قيمة	انحراف المعياري	احتمالية التوزيع الطبيعي	اختبار Skewness	اختبار Kurtosis
informal	33.42	32.41	65	14	11.37	P=0.259	0.6845	3.1739
taxburden	16.003	15.66	20.1	12.22	2.44	P=0.233	0.11257	1.6048
Inf	11.41	10.11	33.6	0.919	7.477	P=0.004	1.19833	4.3004
gdpgorw	4.3485	4.2	7.10	2.2	1.132	P=0.641	0.39015	2.989
apcgdp	49927.6	52631.6	67938.8	31656	11009	P=0.311	-0.04981	1.7387

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews

يُعد التحليل الوصفي خطوة أساسية لفهم طبيعة توزيع البيانات والمتغيرات الداخلة في النموذج الاقتصادي، ومدى ملاءمتها للاختبارات القياسية. وقد أظهرت النتائج الإحصائية الوصفية للمتغيرات قيد الدراسة دلالات كمية مهمة تُساهم في تحديد مدى الاتساق، والتباين، ومدى تماثل البيانات مع التوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الجدول رقم (٣) ، حيث بلغ متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي نحو (٤٢, ٣٣٪) من الناتج، وهو ما يُشير إلى اتساع نشاط هذا القطاع في الاقتصاد المصري، بما يعكس وجود اختلالات هيكلية وضعف في كفاءة السياسات التنظيمية والضريبية. وقد سُجِّل انحراف معياري مرتفع نسبياً (١١, ٣٧)، مما يدل على تباين واضح في حجم الاقتصاد غير الرسمي بين السنوات. كما تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera P=0.259) ، إضافة إلى قيم الالتواء الموجب (٠, ٦٨٤) والتفرطح (٣, ١٧)، إلى أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً مقبولاً، مما يدعم صلاحيتها للتحليل القياسي دون الحاجة إلى تحويلات.

أما العبء الضريبي، فقد بلغ متوسطه (١٦٪)، بانحراف معياري مقداره (٢, ٤٤)، وهو ما يعكس تفاوتاً متوسطاً في مستويات الاقتطاع الضريبي خلال فترة الدراسة. ويُظهر التوزيع توازناً نسبياً (0.112 =

(Skewness) وتفرطاً منخفضاً (١,٦٠)، مع دلالة معنوية تشير إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي ($P=0.233$)، مما يدعم استخدامه في النماذج الاقتصادية دون الحاجة إلى تعديلات.

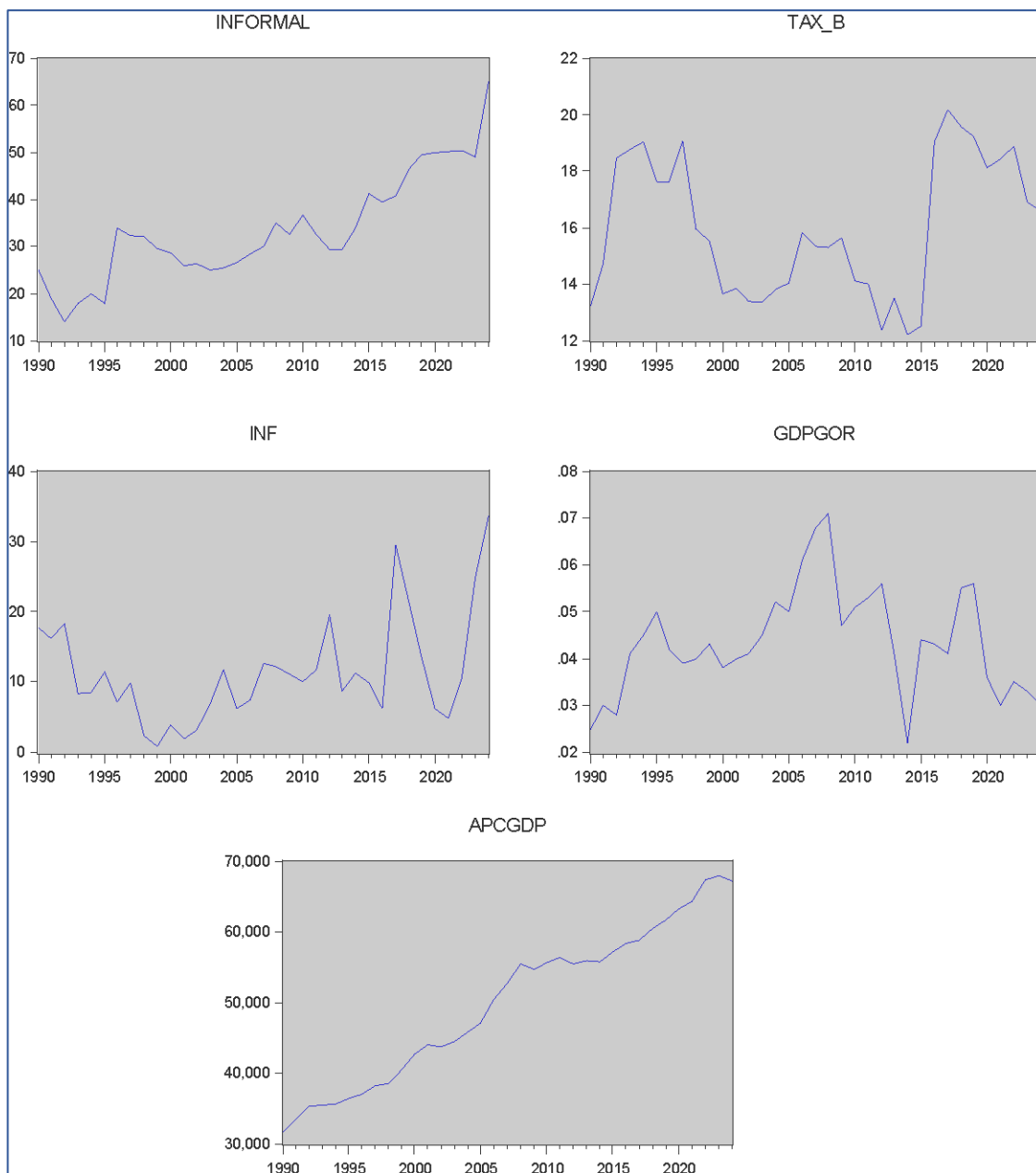
وعلى النقيض من ذلك، أظهرت بيانات معدل التضخم قدرًا كبيرًا من التباين، حيث بلغ المتوسط (١١,٤١٪) مع انحراف معياري مرتفع (٧,٤٧)، وهو ما يعكس فترات من التقلبات السريعة الحادة التي شهدتها الاقتصاد المصري، خاصة في ظل الصدمات الاقتصادية أو تحرير السياسات النقدية. وقد أظهرت البيانات انحرافًا موجبًا واضحًا (١,١٩٨) وتفرطاً مرتفعًا (٤,٣٠)، مع دلالة إحصائية قوية تشير إلى عدم خضوع المتغير للتوزيع الطبيعي ($P=0.004$)، مما يستلزم توخي الحذر عند إدراجه في النماذج، وقد يتطلب الأمر تحويل المتغير (مثل التحويل اللوغاريتمي) أو استخدام نماذج مقاومة للانحرافات.

فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد سُجل متوسطه عند (٤,٣٥٪) مع انحراف معياري منخفض نسبيًا (١,١٣)، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في الأداء الاقتصادي الكلي. وتشير قيم الالتواء والتفرطح (٠,٣٩ و ٢,٩٨ على التوالي)، بالإضافة إلى دلالة اختبار التوزيع الطبيعي ($P=0.641$)، إلى تماثل جيد للتوزيع، مما يسمح باستخدامه دون تحفظات منهجية.

وأخيرًا، أظهرت بيانات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متوسطًا بلغ (٤٩,٩٢٧,٦) جنبيًا، مع تباين كبير (الانحراف المعياري = ١١,٠٠٩)، وهو ما يعكس تغيرات ملموسة في مستويات الدخل الفردي على مدار فترة الدراسة. وقد جاءت بيانات هذا المتغير قريبة من التوزيع الطبيعي ($P=0.311$)، مع غياب أي انحراف يُذكر ($Skewness = -0.049$)، وتفرطح منخفض نسبيًا (١,٧٣٨)، ما يجعله متغيرًا مناسبًا إدراجه في النماذج التفسيرية، والشكل رقم (٤) يوضح المتغيرات الدراسة. بناءً على ما سبق، تُشير النتائج إلى أن معظم المتغيرات محل الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة مقبولة، وهو ما يُعزز من مصداقية التحليل القياسي اللاحق. إلا أن التوزيع غير الطبيعي للتضخم يدعو إلى معالجة منهجية خاصة لهذا المتغير، سواءً من خلال التحويل أو النمذجة غير الخطية. كما يُلاحظ وجود علاقة محتملة بين اتساع القطاع غير الرسمي وارتفاع العبء الضريبي أو تقلبات التضخم، وهو ما سيتم اختباره تفصيليًا في النماذج القياسية اللاحقة.

ثانيا : اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلي (Break Point):

إن الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة التقليدية، مثل اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF)، دون مراعاة الانكسارات الهيكلية المحتملة في السلاسل الزمنية قد يؤدي إلى نتائج متحيزة وغير دقيقة. ففي كثير من الحالات، تكون السلسلة الزمنية في حقيقتها مستقرة، لكنها تتعرض لانكسار هيكلي في إحدى الفترات نتيجة تغير في السياسات الاقتصادية أو صدمة خارجية. هذا الانكسار قد يؤدي إلى فشل الاختبارات التقليدية في رصد خاصية السكون، ما ينتج عنه استنتاج خاطئ بعدم الاستقرار، أي عدم رفض فرضية عدم رجم سكون السلسلة. وفي هذا الإطار، قدّم Perron (1989) تطويرًا مهمًا على اختبارات جذر الوحدة من خلال اقتراح نماذج بديلة تأخذ في الحسبان وجود نقطة انكسار زمني (Time Break) وقد استند هذا التطوير إلى تعديل اختبار ADF التقليدي بما يسمح باختبار فرضية الاستقرار في ظل وجود تغير هيكلي مفاجئ، مما يرفع من دقة النتائج ويوفر أداة تحليلية أكثر ملاءمة للبيانات الاقتصادية التي غالبًا ما تتأثر بعوامل هيكلية غير مستمرة. والجدول رقم (٤) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انكسار هيكلي :



الشكل رقم (٤)

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews

الجدول رقم (٤) نتائج اختبار جذر الوحدة في حالة وجود نقطة إنكسار

الفرق الأول 1 th different				المستوى (Level)				المتغير
سنة	نوع	t- stat	prob	سنة	نوع	t- stat	prob	
الانكسار	الانكسار			الانكسار	الانكسار			
2023	ثابت	-	0.01	2014	ثابت	-	> 0.99	informal
		6.0156				1.7183		
2016	ثابت	-6.803	0.01	2015	ثابت	-3.347	0.4749	taxburden
2021	ثابت	-7.009	0.01	2023	ثابت	-3.514	0.379	inf
2020	ثابت	-6.226	< 0.01	2019	ثابت	-3.431	0.4238	gdpgorw
2008	ثابت	-4.882	0.0135	2004	ثابت	-1.560	> 0.99	pgdp

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews

يعرض الجدول رقم (٤) نتائج اختبار Perron لجذر الوحدة مع السماح بوجود نقطة انكسار هيكلي واحدة في مستوى السلسلة الزمنية والفرق الأول. بالنظر إلى نتائج الاختبار في المستوى (Level)، يتبين أن جميع المتغيرات الخمسة (حجم الاقتصاد غير الرسمي، العبء الضريبي، التضخم، معدل النمو الاقتصادي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي) تُعد غير ساكنة عند هذا المستوى، حيث لم تظهر أي من الإحصاءات الإحصائية دلالة معنوية عند المستويات التقليدية للثقة (٥٪ أو ١٪). فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة الاحتمال (p-value) لمتغير "informal" أكثر من ٠,٩٩ مع إحصاء $t\text{-stat} = -1.718$ ، مما يُشير إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة في السلسلة، أي أنها غير مستقرة.

غير أن التحول إلى اختبار الفرق الأول (First Difference) يُظهر تحسناً جوهرياً في النتائج. إذ أصبحت جميع المتغيرات ساكنة عند هذا المستوى، حيث تم رفض فرضية العدم لجميع المتغيرات عند مستوى دلالة ١٪، كما في حالة متغير "taxburden" الذي سجل قيمة $t\text{-stat} = -6.803$ وقيمة احتمال ٠,٠١، وكذلك "inf" الذي سجل $t\text{-stat} = -7.009$.

وتشير هذه النتائج إلى أن جميع المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة عند الفرق الأول. وهذه خاصية نموذجية للبيانات الاقتصادية الزمنية، مما يفتح المجال لاستخدام نماذج مثل الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (ARDL) أو نماذج العتبة في وجود التكامل من الدرجة الأولى.

ومن الجدير بالذكر أن نقاط الانكسار الزمنية التي تم رصدها ضمن الاختبار تُعطي دلالات اقتصادية هامة، حيث توافقت بعضها مع أحداث أو تحولات هيكلية واقعية في الاقتصاد المصري. فمثلاً، تم تحديد سنة ٢٠١٦ كسنة كسر للمتغير "taxburden"، وهي الفترة التي أعقبت تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى ضريبة القيمة المضافة. كما ظهرت سنة ٢٠٢٣ كسنة كسر لمتغير "informal"، والتي قد تعكس آثار التغيرات الهيكلية الأخيرة المرتبطة بإصلاحات بيئة الأعمال أو تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية.

ثالثاً. نتائج اختبار نموذج الإنحدار الذاتي ذات العتبة مع الإنتقال الفوري Threshold autoregressive (TAR)

وبناء على اختبار جذر الوحدة الذي أثبت وجود انكسارات هيكلية في سلاسل البيانات ، لذا سيكون من المنطقي اعتماد الدراسة على نماذج العتبة لتقدير نموذج الدراسة ، وقد أجرت الدراسة العديد من المحاولات الإحصائية للتغلب على مشاكل الازدواج الخطي في البيانات ، كما تم استخدام اللوغارتمية لمتغير التضخم ، ومن جانب آخر ، اتجهت الدراسة لاختيار أثر عدد من المتغيرات المستقلة المتعارف عليها في الادب الاقتصادي التي تؤثر في حجم القطاع غير الرسمي مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر التضخم ومؤشر الفساد ، إلا أن نتائج الاختبارات الاحصائية لم تكن جيدة لذا تم استبعاد متغير معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الفساد. وقيل تقدير النموذج سوف نقوم بعمل اختبار Bai -Perron لتحديد الأنظمة المثلي للنموذج وهو ما يوضحه الجدول رقم (٥) . حيث تم تطبيق اختبارات باي- بيرون (Bai-Perron tests of L+1 vs. L sequentially determined thresholds) لتحديد العدد الأمثل للعتبات بشكل تسلسلي. هذه المنهجية تختبر الفرضية الصفرية لوجود L من العتبات مقابل الفرضية البديلة لوجود L+1 من العتبات. تم تحديد أقصى عدد ممكن من العتبات بخمس عتبات، مع استخدام مستوى معنوية (٥٪)، مما يعني أننا نقبل فرصة ٥٪ لرفض فرضية عدم وجود عتبة عندما تكون صحيحة. كما تم استخدام مصفوفة التغاير المتسقة مع الارتباط الذاتي (HAC covariances) باستخدام (Bartlett kernel) وعرض نطاق نيوي-ويست (Newey-West fixed bandwidth)، وهو ما يعزز موثوقية النتائج في السلاسل الزمنية المتغير العتبة هو العبء الضريبي (tax-b)، وتشير المتغيرات (المفسرة) التي تتغير عند العتبة التضخم (INF)، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، والعامل الثابت (C)، مما يوحي بأن العلاقة قد تتأثر بتفاعل هذه المتغيرات.

وقد أظهرت نتائج اختبار Bai -Perron وجود أربع عتبات ذات دالة إحصائية عند مستوى ٥٪، عند القيم التالية لمتغير العبء الضريبي (13.65%, 14.13%, 15.96%, 19.04%) والتي تمثل نقاط تحول حاسمة تؤدي إلى تغير في سلوك تأثير العبء الضريبي على حجم القطاع غير الرسمي ، وتعكس هذه النتائج أن العلاقة بين العبء الضريبي وحجم القطاع غير الرسمي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٤ غير خطية وتتغير باختلاف مستويات العبء الضريبي ويمكن تفسيرها كما يلي:

- المرحلة الاولى : عندما يكون العبء الضريبي أقل من 13.65% ، يميل حجم القطاع غير إلى الاستقرار أو التراجع نتيجة انخفاض الحافز للتهرب الضريبي .
- المرحلة الثانية : عندما تكون قيمة العبء الضريبي بين (13.65% < tax-b ≤ 14.13%) تبدأ التكاليف الضريبية في التأثير على سلوك الأفراد والشركات مما يؤدي إلى تزايد تدريجي في حجم القطاع غير الرسمي .
- المرحلة الثالثة : عندما تكون قيمة العبء الضريبي بين (14.13% < tax-b ≤ 15.96%) تظهر هذه المرحلة كنقطة حرجية يرتفع فيها التهرب الضريبي بصورة واضحة مدفوعا بارتفاع تكلفة الامتثال الضريبي وبالتالي تنعكس في زيادة حجم القطاع غير الرسمي .
- المرحلة الرابعة : عندما تكون قيمة العبء الضريبي أكبر من (15.95% < tax-b ≤ 19.09%) فهنا يشير إلى دخول الاقتصاد مرحلة من التهرب شبة الكامل مما ينعكس في اتساع حجم القطاع غير الرسمي بشكل كبير جداً.

تشير الدلالة الإحصائية لهذه الاختبارات إلى أن إضافة العتبة الأولى، ثم الثانية، والثالثة، والرابعة يحسن بشكل كبير من القدرة التفسيرية للنموذج، بينما إضافة العتبة الخامسة لا يقدم تحسناً ذا دلالة إحصائية. وبالتالي، فإن النموذج الأمثل يحتوي على أربع عتبات. كما تشير العتبات الأربع المحددة في العبء

الضريبي إلى وجود خمسة أنظمة (Regimes) مختلفة تحكم العلاقة بين العبء الضريبي وحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٤.

والجدول رقم (٦) يوضح نتائج اختبار نموذج الإنحدار الذاتي ذات العتبة مع الإنتقال الفوري Threshold autoregressive (TAR) وهي كما يلي :

الجدول رقم (٥)

Threshold variable: TAX_B Estimated number of thresholds: 4 Method: Bai-Perron tests of L+1 vs. L sequentially determined thresholds Maximum number of thresholds: 5 Threshold data values: 0.1365, 0.1413, 0.1596, 0.1904 Adjacent data values: 0.1349, 0.1406, 0.1582, 0.1888 Thresholds values used: 0.13649999, 0.14129999, 0.15959999, 0.19039999		
Current threshold calculations: Multiple threshold tests Bai-Perron tests of L+1 vs. L sequentially determined thresholds Date: 08/08/25 Time: 02:23 Sample: 1990 2024 Included observations: 35 Threshold variable: TAX_B Threshold varying variables: TAX_B PGDP INF C Threshold test options: Trimming 0.15, Max. thresholds 5, Sig. level 0.05 Test statistics employ HAC covariances (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) assuming common data distribution		
Sequential F-statistic determined thresholds:		
Threshold Test	F-statistic	Scaled F-statistic
0 vs. 1 *	9.411082	37.64433
1 vs. 2 *	40.58121	162.3248
2 vs. 3 *	6.304013	25.21605
3 vs. 4 *	7.711744	30.84698
4 vs. 5	1.153289	4.613156
* Significant at the 0.05 level. ** Bai-Perron (Econometric Journal, 2003) critical values.		
Threshold values:		
	Sequential	Repartition
1	0.15959999	0.13649999
2	0.19039999	0.14129999
3	0.14129999	0.15959999
4	0.13649999	0.19039999

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews

أظهر النموذج وجود أربع عتبات ذات دلالة إحصائية في العبء الضريبي، مما يقسم العلاقة إلى خمسة أنظمة مختلفة هم :

➤ النظام الأول: عندما $TAX_B < 0.1364999$ ملاحظات (٧)

العبء الضريبي: (TAX_B) المعامل سلبى (5.270836) وذو دلالة إحصائية (Prob. = 0.0076)
متوسط نصيب الفرد (pcgdp) المعامل إيجابى (2.69E-06) وذو دلالة إحصائية (Prob. = 0.0778)
، ولكنه غير دلالة عند ٥.٠%
التضخم: (INF) المعامل سلبى (-0.028165) ولكنه ذو دلالة إحصائية (Prob. = 0.0006)

في هذا النظام، يكون العبء الضريبي منخفضاً نسبياً، يُظهر النموذج علاقة عكسية قوية بين العبء الضريبي وحجم القطاع غير الرسمي. بمعنى أن زيادة العبء الضريبي لا تؤدي إلى اتساع حجم القطاع غير الرسمي، والعكس صحيح. هذه نتيجة قد تبدو غير بديهية وتتحدى النظرية الاقتصادية التي تفترض أن الضرائب المرتفعة تدفع الشركات إلى الاختباء في القطاع غير الرسمي. ويمكن تفسير ذلك أنه في مستويات الضرائب المنخفضة جداً، قد تكون الزيادات الطفيفة في العبء الضريبي مصحوبة بتحسينات في الخدمات العامة أو البنية التحتية، مما يشجع الشركات غير الرسمية على الانتقال إلى القطاع الرسمي للاستفادة من هذه الخدمات، أو قد تعكس هذه الزيادة تحسناً في الإدارة الضريبية، مما يسهل على الشركات الامتثال للقوانين الضريبية.

➤ النظام الثاني: عندما $0.1364999 \leq TAX_B < 0.1412999$ ملاحظات (٥)

العبء الضريبي: (TAX_B) المعامل سلبى (-11.24292) ولكن غير ذي دلالة إحصائية (Prob. = 0.1181).
متوسط نصيب الفرد (PCGDP) المعامل إيجابى (7.39E-06) ولكنه غير ذي دلالة إحصائية (Prob. = 0.1086).
التضخم: (INF) المعامل سلبى (-0.026643) ولكنه غير ذي دلالة إحصائية (Prob. = 0.2693)

في هذا النطاق الضيق من العبء الضريبي، تصبح جميع المتغيرات غير ذات دلالة إحصائية. هذا قد يشير إلى مرحلة انتقالية أو "فترة جمود" بين الأنظمة، حيث تكون تأثيرات المتغيرات غير واضحة إحصائياً. العدد القليل من الملاحظات (٥ فقط) يساهم أيضاً في عدم القدرة على تحقيق الدلالة الإحصائية.

➤ النظام الثالث : عندما يكون $(14.13\% < \text{tax-b} \leq 15.96\%)$ ملاحظات (٧)

العبء الضريبي (TAX_B): المعامل إيجابي (2.810590) وذو دلالة إحصائية (Prob. = 0.0007)

متوسط نصيب الفرد (PGDP): المعامل إيجابي (7.01E-06) وذو دلالة إحصائية (Prob.= 0.0000)

التضخم (INF): المعامل سلبي (-0.063107) وذو دلالة إحصائية (Prob. = 0.0000)

في هذا النظام، يظهر تأثير قوي وذو دلالة إحصائية لجميع المتغيرات خاصة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي ارتفاعه إلى زيادة حجم القطاع غير الرسمي. وهذا يتوافق مع بعض النظريات التي تشير إلى أن النمو الاقتصادي (كما يعكسه نصيب الفرد) قد لا يكون شاملاً، وأن جزءاً من الأفراد والأنشطة قد يتخلفون عن الركب، مما يدفعهم للعمل في القطاع غير الرسمي. التأثير السلبي للتضخم ذو دلالة إحصائية أيضاً، مما يعني أن التضخم قد يجعل تكاليف المعيشة مرتفعة جداً، مما يدفع الأفراد إلى البحث عن مصادر دخل إضافية في القطاع غير الرسمي.

➤ النظام الرابع : عندما يكون $(15.95\% < \text{tax-b} \leq 19.09\%)$ ملاحظات (١٠)

العبء الضريبي (TAX_B): المعامل إيجابي (4.086239) وذو دلالة إحصائية (Prob. = 0.0073).

متوسط نصيب الفرد (APCGDP): المعامل إيجابي (1.05E-05) وذو دلالة إحصائية (Prob. = 0.0000).

التضخم (LOGINF): المعامل سلبي (-0.045679) ولكنه ذو دلالة إحصائية (Prob. = 0.8510).

في هذا النظام، الذي يضم أكبر عدد من الملاحظات، يعود العبء الضريبي ليظهر تأثيراً إيجابياً وذو دلالة إحصائية على حجم القطاع غير الرسمي. هذا يعزز الفكرة التي ظهرت في النظام الثالث، حيث يشير إلى أن سياسات ضريبية تعمل إلى دفع الشركات إلى القطاع غير الرسمي. التأثير الإيجابي لمتوسط نصيب الفرد يظل قوياً وذو دلالة إحصائية.

➤ النظام الخامس: عندما يكون أكبر من 19.03% ملاحظات (٦)

العبء الضريبي (TAX_B): المعامل سلبي (-18.48213) وذو دلالة إحصائية (Prob. = 0.0020).

متوسط نصيب الفرد (APCGDP): المعامل إيجابي (8.49E-06) وذو دلالة إحصائية (Prob. = 0.0002).

التضخم (LOGINF): المعامل إيجابي (0.315576) وذو دلالة إحصائية (Prob. = 0.0031).

في هذا النظام، حيث يصل العبء الضريبي إلى أعلى مستوياته، يظهر تأثير سلبي وقوي جداً للعبء الضريبي على القطاع غير الرسمي. هذا يتحدى التوقعات النظرية الكلاسيكية بشكل أكبر. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأنها تعكس فترات زمنية نفذت خلالها الحكومة المصرية حملات ضريبية صارمة أو إصلاحات هيكلية فعالة في الإدارة الضريبية، مما أجبر عدداً كبيراً من الشركات على الامتثال للقوانين والانتقال إلى القطاع الرسمي، على الرغم من ارتفاع معدلات الضرائب. في هذا النظام، يُلاحظ أيضاً أن تأثير التضخم يتحول إلى إيجابي وذو دلالة إحصائية. قد يشير ذلك إلى أن ارتفاع معدلات التضخم في هذه الفترة يزيد من التكاليف التشغيلية للشركات غير الرسمية، مما يدفعها للنظر في الفوائد المحتملة للقطاع الرسمي مثل الوصول إلى الائتمان والأسواق الأكبر.

النموذج يتمتع بملاءمة إحصائية عالية جداً، حيث :

$R^2(0.916159)$ ، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي ٩١,٦٪ من التباين في حجم القطاع غير الرسمي، كما أن قيمة $\text{Prob}(F\text{-statistic})$ تساوي (0.000082) وهي قيمة تؤكد أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية قوية جداً.

نتائج الدراسة

- تُشير نتائج الدراسة، المبينة على نموذج الانحدار ذي العتبة، إلى أن العلاقة بين العبء الضريبي (TAX_B) وحجم القطاع غير الرسمي (INFORMAL) في مصر ليست علاقة خطية بسيطة، بل تخضع لتغيرات هيكلية معقدة عند مستويات معينة من العبء الضريبي. وقد تم تحديد أربع عتبات ذات دلالة إحصائية للعبء الضريبي، مما يقسم العلاقة إلى خمسة أنظمة اقتصادية متميزة، لكل منها ديناميكياته الخاصة.
- تحدي النظرية الكلاسيكية: على خلاف ما تفترضه النظريات الاقتصادية التقليدية من أن ارتفاع الأعباء الضريبية يدفع الأفراد والشركات إلى القطاع غير الرسمي، فإن النتائج أظهرت نمطاً متناقضاً. ففي الأنظمة المدروسة (الأول والخامس)، كانت زيادة العبء الضريبي ترتبط بانخفاض حجم القطاع غير الرسمي بشكل دال إحصائياً. هذا يشير إلى أن فعالية الإدارة الضريبية وقدرتها على فرض الامتثال قد تكون العامل الحاسم في تحديد حجم القطاع غير الرسمي، متجاوزةً بذلك التأثير السلبي المفترض لارتفاع معدلات الضرائب.

الجدول رقم (٦)

Dependent Variable: INFORMAL				
Method: Discrete Threshold Regression				
Date: 08/08/25 Time: 04:07				
Sample: 1990 2024				
Included observations: 35				
Selection: Trimming 0.15, Max. thresholds 5, Sig. level 0.05				
Threshold variable: TAX_B				
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TAX_B < 0.13649999 -- 7 obs				
TAX_B	-5.270836	1.709900	-3.082542	0.0076
PGDP	2.69E-06	1.42E-06	1.893389	0.0778
INF	-0.028165	0.057461	-0.490161	0.6311
C	0.877806	0.204434	4.293841	0.0006
0.13649999 <= TAX_B < 0.14129999 -- 5 obs				
TAX_B	-11.89764	6.780789	-1.658055	0.1181
PGDP	7.39E-06	7.63E-07	9.690308	0.0000
INF	-0.026643	0.023225	-1.147173	0.2693
C	1.510690	0.917573	1.646398	0.1205
0.14129999 <= TAX_B < 0.15959999 -- 7 obs				
TAX_B	2.810590	0.917383	-3.063706	0.0079
PGDP	7.01E-06	3.31E-07	21.20823	0.0000
INF	-0.063107	0.007193	-8.773088	0.0000
C	0.443230	0.142878	3.102164	0.0073
0.15959999 <= TAX_B < 0.19039999 -- 10 obs				
TAX_B	4.085426	1.317564	-3.101360	0.0073
PGDP	1.05E-05	9.06E-07	11.60825	0.0000
INF	-0.045679	0.047452	-0.962622	0.3510
C	0.612080	0.206962	2.957455	0.0098
0.19039999 <= TAX_B -- 6 obs				
TAX_B	-18.46213	4.930813	-3.744237	0.0020
PGDP	8.49E-06	1.71E-06	4.969570	0.0002
INF	0.315592	0.089480	3.526936	0.0031
C	3.161977	0.883570	3.578637	0.0027
R-squared	0.911159	Mean dependent var	0.334226	
Adjusted R-squared	0.798628	S.D. dependent var	0.113721	
S.E. of regression	0.051032	Akaike info criterion	-2.817182	
Sum squared resid	0.039063	Schwarz criterion	-1.928411	
Log likelihood	69.30068	Hannan-Quinn criter.	-2.510378	
F-statistic	8.096914	Durbin-Watson stat	2.203394	
Prob(F-statistic)	0.000082			

المصدر : نتائج تحليل برنامج eviews

- تأثير النمو الاقتصادي: يظهر أن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) ترتبط بشكل دال إحصائياً بزيادة حجم القطاع غير الرسمي في عدة أنظمة (الثاني والثالث والرابع والخامس)، هذه النتيجة تُلقي الضوء على أن النمو الاقتصادي في مصر قد لا يكون شاملاً بشكل كامل، مما يؤدي إلى تهميش بعض الأنشطة والأفراد ودفعهم نحو الاقتصاد غير الرسمي.
- دور التضخم: تأثير التضخم (INF) على القطاع غير الرسمي غير موحد، مما يعكس تعقيداً إضافياً في العلاقة. ففي حين يرتبط التضخم بانخفاض حجم القطاع غير الرسمي في النظام الثالث، يتحول تأثيره ليصبح إيجابياً وذا دلالة إحصائية في النظام الخامس حيث يصل العبء الضريبي إلى أعلى مستوياته. هذا التباين قد يشير إلى أن التضخم قد يزيد من التكاليف التشغيلية للشركات غير الرسمية في بعض الفترات، مما يدفعها للانتقال إلى القطاع الرسمي، بينما في فترات أخرى قد يصبح محفزاً للعمل غير الرسمي لتجنب ارتفاع التكاليف الرسمية.

التوصيات:

- تحسين سياسات الضرائب: يجب تصميم السياسات الضريبية بحيث لا تقترب من المستويات الحرجة خاصة مستوي (19.04%) لتجنب الآثار العكسية على القطاع الرسمي.
- تبني نظام ضريبي تصاعدي يراعي قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الامتثال، مع تقديم حوافز ضريبية في النطاقات المتوسطة (14.13% - 15.95%) حيث يكون التأثير إيجابياً على الرسمية.
- تعزيز الشمول المالي والرقابيين خلال :
 - تبسيط الإجراءات الضريبية: خفض تكاليف الامتثال الضريبي للمؤسسات الصغيرة عبر تبسيط التسجيل والدفع.
 - مكافحة التهرب من خلال تعزيز الرقابة على المنشآت غير المسجلة، مع التركيز على القطاعات الأكثر عرضة للتحويل إلى الاقتصاد غير الرسمي.
- إدارة التضخم والنمو الاقتصادي وذلك من خلال :
 - الحفاظ على استقرار الأسعار لدور التضخم في تفاقم اللجوء إلى القطاع غير الرسمي عند ارتفاع الضرائب. حزم تحفيزية لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر ارتباطاً بالاقتصاد الرسمي لتعزيز النمو الشامل.

المراجع :

المراجع باللغة العربية :

- إبراهيم، أحمد عبد الحميد إبراهيم، راضي، تامر بالمنعم، و جوهري، كريم مصطفى علي . (2023) انعكاسات دمج الاقتصاد غير الرسمي في النشاط الاقتصادي الرسمي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، ع ١، ١٢٣٧ - ١٢٥٧ .
- أحمد، وائل رأفت حسن سيد. (٢٠٢٠). دراسة دور دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، مج ١١ ، ع ٤، مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1471863>
- أيوب، سميرة إبراهيم (٢٠٠٠) ، "صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي - دراسة تحليلية تقييمية"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر .
- البكل، احمد سعيد كرم. (٢٠٢٢). أثر الاقتصاد غير الرسمي على عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩ . *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية* . مج ٣. ع ١ . الجزء الثالث . كلية التجارة . جامعة دمياط.
- السيد ، السيد متولي عبد القادر (٢٠٢٢) ، " أثر العبء والمزيج الضريبي على معدل النمو الاقتصادي: مدخل جديد لدراسة حالة مصر " *المجلة العربية للإدارة*، مج ٤٢ ، ع ٢ - يونيو .
- الغايش، علياء محمد عبد الجليل. (٢٠٢١). الاقتصاد الخفي والتوظيف: حالة القطاع غير الرسمي في مصر. *مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور*، ع ٦، الإصدار ٢، ١١١٦ - ١٠٥٩ ، مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1223790>
- النجار، عبد الهادي بن علي. (٢٠٠٩). الفكر الاقتصادي و العبء الضريبي. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، 5 ، ٤٦ ، 142. - مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/117075>
- بوبكر نيق. (٢٠١٩). أثر العبء الضريبي على الجباية العادية في النظام الضريبي الجزائري - الضرائب المباشرة نموذجاً . *مجلة دراسات العدد الاقتصادي* . مج ١١ . ع ١ . جامعة عمار ثلجي الأغواط . الجزائر.
- جاسم، مؤيد وهيب. (٢٠٠٢). طرق قياس العبء الضريبي. *أفاق اقتصادية*، مج ٢٣ ، ع ٨٩ ، ٥٧ - ٧٠ . مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/271663>
- درويش، هدى الأمير محمد محمد. (٢٠١٩). دور الممارسات والأفكار التخطيطية الحديثة في دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي في مصر . *المجلة الدولية للتنمية* . مج ٨ . ع ١ . مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1471863>
- طالب ،وسيلة (٢٠٠٤) ، " الضغط الضريبي والفعالية الضريبية دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر
- علي، دعاء محمد نمر (٢٠٢١). تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بالطريقة البسيطة لنسبة العملة حالة ج.م.ع. خلا الفترة ١٩٩٦-٢٠١٩. *مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للبحوث التجارية* ، كلية التجارة ، جامعة جنوب الوادي .

- فنديل، سامح محمد عبد السلام، عبد السلام، ممدوح عبد المولى محمد (٢٠٢٢)، تقدير العلاقة السببية بين حجم الاقتصاد غير الرسمي والإيرادات الضريبية في مصر، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع ٨٢، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس .
- لقريبي، زكريا وخلة، مروة (٢٠١٩)، " أثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات (صيدال-الروبية-المؤسسة الوطنية للحصى) للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٦)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر .
- محمد، أحمد فاروق عباس. (٢٠١٦). القطاع غير الرسمي في مصر: أسباب وجوده وآثاره الاقتصادية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، س ٣٦، ع ٤، ٣٦١ - ٤٠٩. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/934496>
- محمود، محمود رجب. (٢٠٢٢). تفعيل دور الشمول المالي في التأثير علي حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وفقا لاستراتيجية التنمية ٢٠٣٠. مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية، مج ٥٩، ع ٣، كلية التجارة. جامعة الاسكندرية .
- مطر، محمد أحمد. (٢٠٢١). أثر اقتصاد الظل على كل من التضخم وإيرادات الضرائب في مصر خلال الفترة من ٢٠١٧ - ١٩٩٦. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج ٢٢، ع ٢، ٩٥ - ١١٤. مسترجع من
- منصوري، كمال، وحمودة، رشيدة. (٢٠١٦). الاقتصاد غير الرسمي: نظرياته ومؤشراته وعلاقته بالاقتصاد الرسمي. مجلة العلوم الإنسانية، ع ٤٥، مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/986960>

المراجع باللغة الأجنبية :

- Abdel-Moneim, M. A., & Rosenbloom, D. H. (2023). Polycentric governance and inclusive policies: Egypt and the implementation of fiscal stimulus in response to the COVID-19 pandemic. *Public Administration Review*, 83(4), 683–689. <https://doi.org/10.1080/01900692.2023.2220085>
- Allingham, M. G., & Sandmo, A. (1972). Income tax evasion: A theoretical analysis. *Journal of Public Economics*, 1 (3–4), 323–338. [https://doi.org/10.1016/0047-2727\(72\)90010-2](https://doi.org/10.1016/0047-2727(72)90010-2)
- Anyidoho, N. A., Gallien, M., Rogan, M., & van den Boogaard, V. (2024). *The Price of Simplicity: Skewed and Regressive Taxation in Accra's Informal Sector*. https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/20.500.12413/18377/2/ICTD_WP195_FINAL.pdf
- Avom, D., Nkoa, B. E. O., & Song, J. S. (2024). The role of tax evasion in the rapid growth of the informal sector in developing countries. *Journal*

-
-
- of Public Finance and Public Choice*, 1–38.
<https://doi.org/10.1332/25156918y2024d000000015>
- Avom, D., Nkoa, B. E. O., & Song, J. S. (2024). The role of tax evasion in the rapid growth of the informal sector in developing countries. *Journal of Public Finance and Public Choice*, 1–38.
<https://doi.org/10.1332/25156918y2024d000000015>
 - Azuma, Y., & Grossman, H. I. (2007). A theory of the informal sector. *Economics and Politics*, 20(1), 62–79. <https://doi.org/10.1111/J.1468-0343.2007.00323.X>
 - Badran, D. M. I., & Abdelhady, M. A. (2024). The Impact of Tax Legislative Disruptions on the Increase of Informal Economic Activities in Egypt. *Paper Asia*, 40(3b), 114–120.
<https://doi.org/10.59953/paperasia.v40i3b.70>
 - Bongwa, A. (2009). *Managing Ethiopian Cities II: Informality in Ethiopia: Taxing the Hard to Tax*. https://repub.eur.nl/pub/32181/IHS%20WP_022%20Aloysius%20Bongwa%20Informality%20in%20Ethiopia%20Taxing%20the%20Hard%20to%20Tax%202009.pdf
 - Ceano-Vivas, M. S.-S., Muñoz-Torres, M. J., & Rivera Lirio, J. M. (2014). The Influence of Tax Compliance Burden Upon the Size of the Informal Economy: Europe and Latin American Countries. *Social Science Research Network*. <https://doi.org/10.2139/SSRN.2521326>
 - Demir, İ. C., & Küçükilhan, M. (2013). Vergi Mükelleflerinin Kayıt Dışı Ekonomi Algısı: Türkiye Üzerine Ampirik Bir Çalışma. *Ekonomik ve Sosyal Araştırmalar Dergisi*, 9(1), 31–48.
<https://app.trdizin.gov.tr/makale/TVRjNU16QTFOUT09/vergi-mukelleflerinin-kayit-disi-ekonomi-algisi-turkiye-uzerine-ampirik-bir-calisma->
 - Elsevier • *Economic Analysis and Policy* • 2022
 - Habib, M. A., Ahmad, W., Sattar, M. A., Afzaal, M., Abdullah, M., & Amin, S. (2024). Estimating the Informal Economy and Tax Evasion in Pakistan: Insights from Monetary Approach. *The Critical Review of Social Sciences Studies*, 2(2), 1281–1294.
<https://doi.org/10.59075/1wv93185>

-
-
- Hassan, Md. H., & Hassan, Md. H. (2016). Determinants and Effects of the Informal Economy: Bangladesh Perspective. *Social Science Research Network*. <https://doi.org/10.2139/SSRN.2777694>
 - La Porta, R., & Shleifer, A. (2014). Informality and development. *Journal of Economic Perspectives*, 28 (3), 109-126. <https://doi.org/10.1257/jep.28.3.109>
 - OECD. (2021). *Tax Administration: Comparative Information on OECD and Other Advanced and Emerging Economies*.
 - Pinskaya, M. R., Shatalov, S. D., & Ponomareva, K. A. (2022). *Best Practices for Reducing the Informal Sector of the Economy Through Tax Measures*. [https://doi.org/10.17150/2500-2759.2022.32\(3\).447-458](https://doi.org/10.17150/2500-2759.2022.32(3).447-458)
 - Schneider, F., & Enste, D. H. (2000). *Shadow economies: Size, causes, and consequences*. *Journal of Economic Literature*, 38(1), 77-114. <https://doi.org/10.1257/jel.38.1.77>
 - Schneider, F., & Enste, D. H. (2000). *Shadow Economies Around the World: Size, Causes, and Consequences*. IMF Working Paper.
 - Slemrod, J. (2019). *Tax Compliance and Tax Morale: A Theoretical and Empirical Analysis*. Edward Elgar Publishing.
 - Stankevicius, E., & Vasiliauskaitė, A. (2014). Tax Burden Level Leverage on Size of the Shadow Economy, Cases of EU Countries 2003-2013. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 156, 548-552. <https://doi.org/10.1016/J.SBSPRO.2014.11.238>
 - Torgler, B. (2007). **Tax compliance and tax morale: A theoretical and empirical analysis**. Edward Elgar Publishing.
 - Yakovleva, A. S., & Lyubovtseva, E. (2022). Tax policy impact on shadow economy. *Вестник Университета*, 1, 109-116. <https://doi.org/10.26425/1816-4277-2022-1-109-116>

Tax Burden and Its Impact on the Size of the Informal Economy A Threshold Analysis of the Egyptian Economy

Abstract

This study aims to examine the impact of the tax burden on the size of the informal economy in Egypt during the period 1990–2023, in light of the growing importance of understanding the dynamics of the informal sector as one of the structural challenges to economic growth and the enhancement of public revenues. The study relies on official annual data and applies the Threshold Models methodology to uncover the nonlinear nature of the relationship between the tax burden and the informal economy, incorporating a set of explanatory variables such as the inflation rate, GDP per capita, and real GDP growth rate.

The results reveal a statistically significant nonlinear relationship between the tax burden and the size of the informal economy, indicating that the effect of the tax burden varies across threshold levels, with higher tax burden levels being associated with a notable expansion of the informal economy. The findings also show that inflation and economic growth play an important role in explaining the size of this sector.

The study recommends reconsidering the structure of the tax system, reducing excessively high tax rates, adopting policies that encourage the formal integration of economic activities, and improving the institutional environment and simplifying tax procedures to limit the expansion of the informal economy.

Keywords: Tax burden, informal economy, threshold model, inflation, economic growth, Egypt. Per capita GDP.